

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

نواف أبو شمالة

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية بالتركيز على دراسة حالة الاقتصاد العماني كنموذج. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتقييم الأبعاد النوعية والكمية للنمو الاقتصادي بجانب تقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية لنمو والتنمية القائمين في حالة عُمان للفترة 1990 – 2019. توصلت الدراسة إلى وجود قيود عدة تواجه استدامة النمو والتنمية في عُمان، وبخاصة في الجوانب النوعية مثل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وجودة رأس المال البشري ومستويات التعقيد الاقتصادي. وأخيراً اقترحت الدراسة حزم من السياسات لمعالجة تلك القيود. والتي تتفق مع الهياكل المعاصرة للسياسات الصناعية الحديثة، وبخاصة التدخل الذكي والانتقائي من جانب الدولة، لضمان استدامة النمو والتنمية، وأيضاً لتقليص فجوات التنمية مع الدول المتقدمة.

### **Assessing the Sustainability of Growth and Development in the Developing Emerging Oil Economies: A case Study of the Omani Economy Nawaf Aboushamalh**

#### **Abstract**

The study aims to assess the sustainability of economic growth and development in developing emerging oil economies, taking the case of Oman as a model. The study used an analytical approach to assess the qualitative and quantitative dimensions of economic growth and evaluate the economic, social, institutional, and environmental dimensions of the growth and development pattern over the period 1990-2019. The study found that there are a set of constraints facing the sustainability of growth and development in Oman, especially in qualitative aspects such as the total factors productivity, human capital quality and levels of economic complexity. Finally, the study proposed packages of policies to address those constraints, which are consistent with the contemporary structures of the new industrial policies, particularly intelligent and selective state intervention, to ensure sustainable growth and development, as well as to reduce development gaps with developed countries.

## 1. مقدمة

يمثل النمو الاقتصادي المستدام هدفاً أساسياً لدول العالم في مختلف أقاليمه المتقدمة والنامية والصاعدة على حد سواء، وإن اختلفت في تقديراتها لمعدلاته المطلوبة. يرتبط تحقيق هذا الهدف في الدول النامية ببعد إضافي أكثر حيوية يتمثل في تحقيق التنمية والتغير الهيكلي وجسر الفجوات التنموية مع الدول الأكثر تقدماً. يدل الواقع أن معظم الاقتصادات النفطية النامية والصاعدة تواجه وضعاً غير تقليدي في تركيبة نموها الاقتصادي ومعطياتها التنموية. حيث ساهمت الوفرة النفطية في تلك الاقتصادات في تسريع وتحسين العديد من المؤشرات التنموية، كما أسهمت في تعزيز تراكم رأس المال ومستويات الادخار المحلي، ما دفع إلى تحسين هام في مستويات الإنتاجية وتعميق رأس المال. وتمكنت العديد من تلك الاقتصادات في المحصلة من تحقيق نمط للنمو وللتنمية يتفق في بعض ملامحه ومؤشراته مع ما حققته أو تحققه الدول المتقدمة. إلا أنها من جانب آخر لازالت تواجه تحديات أو اختلالات اقتصادية وتنموية تتفق ونظيرتها القائمة في تصنيفات الاقتصادات النامية.

في هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم مسار النمو والتنمية في الاقتصادات النامية والصاعدة النفطية، بالتركيز على حالة الاقتصاد العماني كنموذج.

### مشكلة الدراسة

تحددت إشكالية هذه الدراسة في التصدي للإجابة على التساؤل المركزي التالي: هل النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية والصاعدة النفطية ممثلاً في حالة الاقتصاد العماني قابل للاستدامة وذلك ضمن بعديه الكمي والنوعي؟، وهل نمط التنمية الذي تم اتباعه متوافق ومتطلبات الاستدامة وذلك ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 SDGs التي تم التوافق حولها عالمياً عام 2015؟ يتضمن هذان التساؤلان عدد من التساؤلات الفرعية التي ستسعى الدراسة للإجابة عنهم، أهمهم: ما مدى كفاية النمو الاقتصادي المتحقق في تلك الاقتصادات ممثلاً في حالة الاقتصاد العماني خلال العقود الثلاثة الماضية؟، وهل تمكن الاقتصاد العماني من تحسين مصادر ومرتكزات نموه الاقتصادي المعبر عنها بتحسين مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity – TFP في النمو الاقتصادي؟ أم ظل مرتهنناً بنمو العوامل التقليدية ممثلة في العمل ورأس المال؟ وهل ارتبط نمط التنمية وهذا النمو الاقتصادي بالمحصلة بالتغير الهيكلي Structural change وفق متطلبات التنمية في النظرية الاقتصادية والتجارب الدولية؟ وهل ارتكز على هياكل وأنشطة

إنتاجية أكثر تنوعاً وأعلى قيمة وتقانة؟، وهل تمكن نمط التنمية القائم في الدولة من مراعاة أبعاد الاستدامة بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية؟

### أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة البحث والتحليل والتقييم في طبيعة النمو الاقتصادي ونمط التنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية. على أن يتم ذلك من خلال دراسة حالة دولة "سلطنة عمان" كنموذج لتلك الاقتصادات، بالتركيز على الفترة الزمنية 1990 - 2019. وذلك سعياً للتأكد من كونهما مستوفيان لجوانب الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية. بما يُمكن من بلورة المعالجات المطلوبة لإرساء نمواً اقتصادياً أكثر استدامة.

### حدود الدراسة

استقرت الدراسة في تتبعها وتحليلها للمتغيرات محل الاهتمام على الفترة الممتدة منذ العام 1990 حتى العام 2019. على اعتبار أن مطلع التسعينيات قد اتسم بانخراط دول العالم بما فيها الدول النامية والصاعدة النفطية بشكل عام في تبني مخرجات توافق واشنطن 1989 Washington consensus القائم في مجمله على إرساء السياسات الحكومية الداعمة لقواعد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي في الاقتصادات الوطنية. بما يعطي درجة من التناسق في تركيبة الهيكل العام للسياسات الاقتصادية التي تبنتها هذه الدول خلال تلك الفترة، ومن ثم يساعد في الرصد الدقيق والموثوق لحجم ونوعية التباين في نتائج الأداء الاقتصادي والتنموي فيما بينهما. كما شهدت هذه الفترة إطلاق حالة الدراسة ممثلة في سلطنة عمان رؤيتها التنموية الأولى للفترة 1995/1996 - 2019/2020 التي عكست توجهات واضحة وطموحة لاستيفاء جوانب تنموية عديدة ترتقي بالاقتصاد العماني وأدائه التنموي ووتيرة ونمط النمو فيه، قبل أن تطلق رؤيتها الأكثر حداثة الممتدة للعام 2040.

### فروض الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية يتم اختبارها تتمثل في أن النمو الاقتصادي ببعديه الكمي والنوعي ونمط التنمية القائم في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية مستوفيان وداعمان لمتطلبات الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والبيئية.

## أهمية الدراسة

ترتبط أهمية هذه الدراسة بتسليطها الضوء على شريحة خاصة من الدول النامية والصاعدة، وهي الدول ذات الهبات النفطية. وذلك لفترة زمنية تمتد لـ 29 عام، إضافة لدمجها وتقييمها لجانبي النمو والتنمية. وذلك ضمن ما أصلته النظرية الاقتصادية وكذلك ضمن ما انتهت إليه نتائج الدراسات التطبيقية الحديثة. وأخيراً طرحها لحزم من سياسات المعالجة التي تتناسب وخصوصية تلك الشريحة، لاسيما للحالة محل اهتمام الدراسة ممثلة في الاقتصاد العماني كنموذج لتلك الاقتصادات. كذلك تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً فيما أظهرته المتغيرات المواكبة للعام 2020 الممثلة في انتشار جائحة فيروس كورونا Covid - 19، وكذلك التقلبات والتراجعات المتتالية في أسعار النفط، لاسيما بالنسبة للدول النامية والصاعدة النفطية، من ارتفاع حساسية النمو الاقتصادي ومصادره لمثل هذه الأزمات. وتغير الفائض التاريخي للعديد من هذه الدول إلى عجز، ودخول العديد منها إلى دائرة المديونية (IMF,2020). يضاف إلى ذلك تنامي الدراسات والتقارير الدولية التي يقدر بعضها نهاية عصر النفط واستخداماته بحلول العام 2040 نتيجة تنامي التكنولوجيات الجديدة الأخرى، وتوجه المصنعين نحو إحلال السيارات الكهربائية وتوسيع استخدامات مصادر الطاقة المتجددة. ليخضع مصير النفط لذات المصير الذي تعرض له الفحم سابقاً (IMF,2017).

## المنهجية

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي بجانب المنهج الوصفي ونظيره المقارن التحليلي. حيث قامت الدراسة بمراجعة الأدبيات القائمة في النظرية الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي ومصادره وقدرته على الاستدامة، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالتنمية واستدامتها. واسقاطات ذلك لتقييم واقع النمو والتنمية في الاقتصادات النامية والصاعدة النفطية. بالتركيز على الحالة محل اهتمام الدراسة ممثلة في سلطنة عُمان وذلك للفترة 1990 - 2019. بحيث يمكن تحديد أهم مواطن التحدي أو القيود التي تواجه النمو والتنمية في تلك الاقتصادات. ما يمهد لإمكانية طرح حزم السياسات القادرة على تأمين الاستدامة المطلوبة للنمو والتنمية فيها. حيث قامت الدراسة بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والدولية، وكذلك تلك المتعلقة بالتنمية وبخاصة ما يرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030. هذا إضافة إلى استعراض نتائج عدد من الدراسات التطبيقية التي سعت لقياس أو تقييم العلاقة بين العوائد النفطية وعدد من المتغيرات الاقتصادية أو التنموية في الدول النفطية. كما قامت الدراسة بإبراز السمات الأساسية للاقتصادات النامية والصاعدة النفطية التي تمثل فيها الموارد النفطية

أهمية عالية في هياكلها الاقتصادية والإنتاجية والتصديرية. مع تركيز الدراسة في تقييم الأداء المقارن لحالة الدراسة (الاقتصاد العماني) على استدعاء أداء الاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بالهبات النفطية ممثلة في دول مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، والنرويج. وهي الدول التي ينتمي إليها الاقتصاد العماني وفق معياري التنمية البشرية العالية جداً، ومتوسط دخل الفرد المرتفع. وكذلك استدعاء عينة مختارة من أقاليم العالم الجغرافية المختلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لعدد من الدول النامية والصاعدة النفطية مثل الامارات، والسعودية اللتان تتسمان إضافة للوفرة النفطية، بالانتماء إلى ذات مستويات الدخل والتنمية البشرية التي ينتمي إليها الاقتصاد العماني، وتقعان ضمن ذات الإقليم الجغرافي الذي يقع فيه. إضافة إلى دول مثل روسيا والمكسيك وكازاخستان ونيجيريا وغيرهم من الدول النامية والصاعدة، التي تتفق أو تتقارب مع الاقتصاد العماني في الأهمية النسبية للموارد النفطية، مقابل تموضعها في تصنيفات تنموية أقل وفق معياري التنمية البشرية أو متوسط دخل الفرد، وذلك حسبما تقتضي الحاجة التحليلية للدراسة. ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بالتركيز على حالة الدراسة ممثلة في سلطنة عمان لتقييم استدامة النمو والتنمية فيها من خلال تحليل وتقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية البيئية التي تُمثل محصلة جهود الدولة التنموية خلال الفترة 1990 - 2019.

## 2. مراجعة الأدبيات: النمو الاقتصادي والتنمية في الفكر والتطبيق، وتأثيرات العوائد النفطية على النمو والاستدامة

قام الفكر الاقتصادي والتنموي بجانب الدراسات والبحوث ذات الطابع التطبيقي، وبشكل مواكب لتطور الفكر الاقتصادي ذاته، بالسعي لتفسير النمو الاقتصادي وعوامله ومبررات اختلافاته بين الدول أو بين فترة وأخرى لنفس الدولة. تراكمت تلك الإسهامات لتعمق الفهم حول ديناميات النمو الاقتصادي وبخاصة على المدى الطويل، منذ إسهامات آدم سميث مروراً بالمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية وكذلك المدرسة النيو كلاسيكية لاسيما، إسهامات روبرت سولو Solow and Swan Model. حيث تمت إضافة المكون التكنولوجي لعاملي الإنتاج (المال والعمل) ليسهموا معاً في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Solow, R. 1956. , 1957. , Swan T.W. (1956)). ولكن مع بقاء العامل التكنولوجي كعامل من خارج النموذج Exogenous Growth Theory. وصولاً للنظريات الحديثة التي تتبلور حول ارتباط النمو الاقتصادي على المدى الطويل بدور رأس المال البشري والمعارف والتكنولوجيا. فيما يعرف بنظريات أو نماذج النمو الداخلي Endogenous growth theory، التي ترتبط بشكل أساسي بإسهامات كل من Romer ، Lucas ، والتي

تقوم على ارتباط النمو الاقتصادي على المدى الطويل بقدرة الدول على التحرك من اعتماد أنشطتها وهياكل إنتاجها القائمة على الموارد الملموسة/المادية نحو نظيرتها غير الملموسة ممثلة في المعرفة والتقانة وغيرهما من العوامل غير الملموسة، علاوة على العلاقات والتأثيرات التشابكية التي تؤثر بها تلك المعارف في عوامل الإنتاج التقليدية ممثلة في قوة العمل ورأس المال (Lucas 1988, 2015, Romer 1986, 1990). ليصبح العامل التكنولوجي أو التقني أو المعرفي هو مكون داخلي من مكونات نموذج النمو على المدى الطويل. وعليه يمكن للدول التأثير فيه وتفعيل دوره في النمو من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير والارتقاء بنوعية التعليم وإرساء وتطوير المعرفة Knowledge ونوعية رأس المال البشري، وتجنب إشكالية تراجع عوائد عوامل الإنتاج على المدى الطويل، بما يوفر استدامة النمو الاقتصادي. وقد ربط البعض بشكل وثيق بين قدرة الدول على تطوير مثل هذا العمل التقني وقدرتها على اللحاق بالركب Catching UP وتقليص فجوات التنمية مع الدول المتقدمة (Lucas,1988. , Verspagen,1991). وقد تواصلت الإسهامات البحثية وبخاصة التطبيقية لمحاولة ترجمة هذا المنظور الحديث إلى آليات عمل أكثر تحديداً. يُشار في هذا السياق إلى إسهامات Hussmann وآخرون الخاصة بالحيز السلعي للمنتجات Product space الهادف لرسم مسار قابل للتطبيق للتحوّل الهيكلي يدفع من النمو القابل للاستدامة بما يتوافق مع هيكل المزايا النسبية RCA، ضمن تطبيق منهجي لما يطلق عليه The Concept of Proximity (Hidalgo et al., 2007. , O'Brien, T., et al, 2017). كذلك انعكس الفهم الدولي للنمو الاقتصادي وركائزه ونوعيته ضمن الهدف الثامن الذي تبنته الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة SDGS 2030، المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. حيث تم التأكيد على أهمية تحقيق النمو الاقتصادي ذو الطابع المستدام، والذي يتضمن بدوره اشتراطات العدالة في تقاسم عوائده وألا يتم ترك أحد في الخلف وشموليته ومحاباته للفقراء Pro Poor Growth وقدرته على خلق الوظائف – Inclusive Job rich growth. بحيث يتم التأكيد من قدرة الحكومات والمؤسسات على إقرار السياسات التي تستحث النمو ولكن ضمن مُحدد القدرة على خلق الوظائف اللائقة Decent work التي توازن بين الإنتاجية والأجور وظروف العمل المناسبة ضماناً لاستدامة الاقتصاد وكذلك المجتمع، ووفق تقديرات خبراء التنمية فإن الدول النامية بحاجة لتحقيق معدل نمو سنوي في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود 7.0% سنوياً وبشكل مستدام (طويل الأجل) للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (UNDP,2020. , OECD,2014., McKay, A., 2008). وقد زخرت الدراسات التطبيقية المواكبة للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي بعدد واسع من البحوث التي توثق تعدد وكذلك اختلاف الأهمية النسبية لمصادر

النمو الاقتصادي أو مسبباته فيما بين دول العالم، وبخاصة المتغيرات أو المصادر غير الملموسة مثل رأس المال البشري مُعبراً عنه بدلالات حجم التعليم. كما في دراسة (Cohen and Soto, 2007) التي أجريت على 95 دولة منها مصر والعراق وسوريا والأردن لبيانات الفترة 1960 - 2000. وكذلك دراسة (Gundlach, 1996) التي أظهرت دور متغيرات نوعية التعليم، ومستويات التغذية، والتعليم غير الرسمي وما يرتبط به من مهارات في تحسين إنتاجية المورد البشري. ودراسة (Samarasinghe, 2018) التي أكدت على دور عوامل جودة التنظيم الحكومي، والاستقرار السياسي، والبناء المؤسسي، والسيطرة على الفساد في النمو الاقتصادي. وهي الدراسة التي أجريت على 145 دولة ضمت 16 دولة عربية من مختلف التصنيفات التنموية. وهي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس والامارات، وفلسطين، وموريتانيا، والسودان، والقمر. من خلال تحليل بيانات الفترة 2002-2014. ودراسة (Kaufmann, 2002) التي اعتمدت على بيانات العاميين 2000، 2001 لعدد 175 دولة تضم معظم الدول النامية والصاعدة النفطية بما فيها سلطنة عمان، ودراسة (Acemoglu et al, 2004) التي ركزت على رصد هذه العلاقة بين المؤسسات والنمو والتنمية من زاوية تاريخية مقارنة وبالتركيز على الحالة الكورية. وغيرها من الدراسات التي تناولت المتغيرات غير الملموسة التي تؤثر في المحصلة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP بجانب النمو المرتبط بنمو العمالة ورأس المال.

ضمن ذات مراحل تطور الفكر الاقتصادي في نظريته وتحليله للنمو الاقتصادي، شهد التعامل مع مفهوم التنمية تطورات عديدة وبخاصة منذ منتصف القرن الماضي وصولاً لوقتنا الراهن. تتبلور تلك التطورات في تحول النظر للإنسان من كونه أداة من أدوات الإنتاج وفق الفكر الكلاسيكي إلى كونه هدفاً لكافة جهود الدولة وأنشطة الاقتصاد. وأن التنمية هي في جوهرها هي عملية توسيع لخيارات البشر في الحياة وبشكل مستدام. بما يتضمنه ذلك من استيفاء مجالات الصحة، والتعليم، والمؤسسات، وغيرها من المجالات التي يدخل معظمها فعلياً كمحددات للنمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلي. إلى أن تم ترجمة مختلف تلك الأبعاد بشكل عملي قابل للقياس، عبر إقرار أهداف التنمية المستدامة SDGs كأجندة عمل عالمية لإنجاز التنمية المستدامة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفترة 2015 - 2030 (UNDP, 2021).

كذلك قامت العديد من الدراسات بمحاولة قياس وتقييم العلاقة بين الموارد النفطية وعائداتها في الدول النفطية وعدد من المتغيرات الاقتصادية أو التنموية. كما في دراسة (Ologunde I., et al, 2020) التي قامت بدراسة العلاقة بين التنمية المستدامة معبراً

عنها بدلالة مؤشر التنمية البشرية HDI، وعائدات النفط في مجموعة مختارة من الدول النامية المنتجة للنفط في أفريقيا خلال الفترة 1992 - 2017. حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين عائدات النفط والتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ودراسة (Egbadju, L., Oriavwote V., 2016) التي هدفت الى التحقيق التجريبي في علاقة عائدات النفط بالنمو الاقتصادي وبمستويات التنوع في القطاع الزراعي في حالة نيجيريا للفترة 1981 - 2014. وتوصلت إلى أن عائدات النفط ليس لها دلالة إحصائية مهمة في تفسير النمو الاقتصادي أو التنوع الزراعي. ودراسة (McPhail, K. (2017) التي أوضحت ضعف وتفاوت دور العوائد المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بما فيها الموارد النفطية والمعدنية في تحقيق التنمية المستدامة. كما اشارت الى أن تلك التفاوتات يرتبط تفسيرها بتفاوت مستوى المؤسساتية Governance ودور الحكومات بين تلك الدول. إضافة إلى دراسة (Omodero C., Alege P, 2021) التي سعت لتقدير فعالية الإيرادات المرتبطة بالنفط على التنمية والرفاهية الاجتماعية في عدد من الدول الأفريقية المنتجة للنفط للفترة 2003 - 2019. التي توصلت إلى أن عائدات النفط الخام غير ذات أهمية إحصائية في التأثير على التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل وجود أثر إحصائي إيجابي للإيرادات الضريبية، المرتبطة بدورها بتطور وتنوع الهيكل الاقتصادي للدول.

### 3. السمات الأساسية للاقتصادات النفطية: الأهمية النسبية للموارد النفطية ضمن المعايير الوطنية والدولية

اتسمت مسيرة الفكر الاقتصادي بوجود مستويات من التوافق وكذلك التراكم في توصيف عملية التنمية ومتطلباتها. وذلك منذ إسهامات لويس، وروستو، ورودان، مروراً بإسهامات شولتز، وإمارتيا صن، وصولاً لما قامت به المؤسسات الإنمائية الدولية لاسيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بلورة لكافة المساهمات الفكرية السابقة ضمن قوالب محددة توضح وتقيس وتقيم مستويات التنمية بمفهوم موسع يتضمن محصلة انعكاسات جهود وسياسات وبرامج الدول على الانسان وخياراته وامكانياته في الحياة. حيث تضمنت وفق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقييم مجالات الدخل والتعليم والصحة ضمن مؤشر التنمية البشرية HDI. وتضمنت وفق البنك الدولي منذ العام 2018 بناء رأس المال البشري إضافة لمعيار متوسط دخل الفرد الذي صنف دول العالم منذ العام 2016 ضمن مجموعات أربعة تضم الدول مرتفعة الدخل، ومتوسطة الدخل الأعلى، ومتوسطة الدخل الأدنى، ومنخفضة الدخل. وذلك دون تقييمها اقتصادياً أو تنموياً كإقتصادات نامية، أو متقدمة (WB, 2021a). وقد سعى صندوق النقد الدولي لتصنيف دول العالم ضمن مجموعتين أساسيتين تضم الأولى



الاقتصادات المتقدمة وعددها 39 اقتصاد، وتضم الثانية الاقتصادات النامية والصاعدة أو باقي دول العالم وعددها 156 اقتصاد. وذلك اعتماداً على ثلاثة معايير أساسية تتمايز بين هاتين المجموعتين، وهي مستوى دخل الفرد، وتتوّع الصادرات؛ ودرجة الاندماج في النظام المالي العالمي. (IMF, 2020).

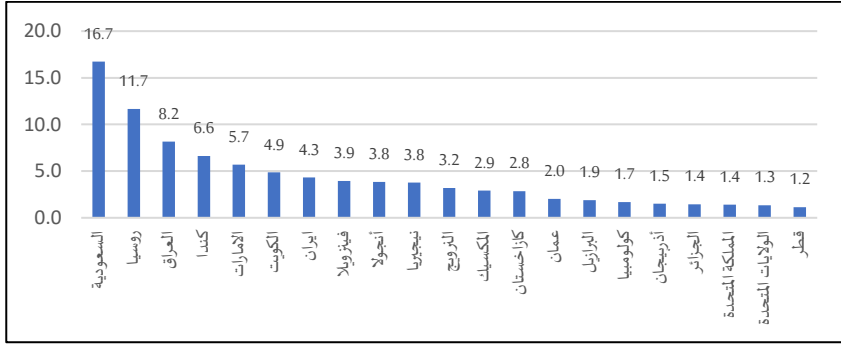
تبنت الدراسة هذا التصنيف الأخير لتصنيف الدول محل اهتمامها "الدول النامية والصاعدة النفطية". وهي الدول التي إضافة لما سبق تتسم بالاعتماد شبه الكامل على النفط والغاز دون باقي مصادر الطاقة، وكذلك بالنمو السنوي المرتفع في معدلات استهلاكهما، وارتفاع مساهمتها في الإيرادات العامة والصادرات (أوبك، 2017). على أن تقوم الدراسة باستخدام حالات مقارنة من الدول المتقدمة النفطية التي تنتمي إلى ذات التصنيفات التنموية للحالة محل الدراسة ممثلة في سلطنة عمان، كما هو الحال في دول مثل كندا أو النرويج. وفي هذا الإطار وضمن مراعاة تلك الأبعاد يتم إلقاء الضوء على السمات الأساسية لعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في تلك الاقتصادات. متضمناً متغيرات مثل متوسط دخل الفرد، ومتوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد منه. إضافة لاستعراض الأهمية النسبية للموارد النفطية ضمن هيكلها الإنتاجية والتصديرية وضمن هيكل الإيرادات العامة. كما سيسهم تحليل واستعراض تلك المتغيرات في اظهار أسباب استقرار الدراسة على حالة الاقتصاد العماني كنموذج لتلك الاقتصادات.

يظهر تحليل قائمة الدول المنتجة للنفط عالمياً تركز نحو 41.12% من الإنتاج العالمي في ثلاث دول ممثلة في الولايات المتحدة، وروسيا، والسعودية. ترتفع هذه النسبة لتبلغ نحو 87.5% عند توسيع نطاق هذه القائمة إلى 20 دولة، تضم إضافة للدول السابقة كل من العراق، وكندا، والصين، والامارات، والكويت، والبرازيل، وإيران، ونيجيريا، والمكسيك، وكازاخستان، وقطر، والنرويج، وانجولا، والمملكة المتحدة، وليبيا، والجزائر، وعمان. يظهر ذلك سيطرة الدول النامية والصاعدة ضمن هذه القائمة على نحو 64% من إنتاج النفط عالمياً، مقابل سيطرة 4 دول متقدمة على نحو 23.7% من الإنتاج العالمي. في حين تظهر قائمة الدولة الأعلى تصديراً للنفط نتائج مغايرة نسبياً سواء فيما يتعلق بأهميتها النسبية بالنسبة لصادرات النفط العالمية، أو بأهميتها النسبية ضمن هيكل الصادرات الوطنية السلعية على مستوى كل دولة (World Population Review, 2021). توضح البيانات الدولية استئثار ثلاث دول بنحو 36.6% من إجمالي صادرات النفط عالمياً ممثلة في السعودية، وروسيا، والعراق. وهي النسبة التي ترتفع إلى نحو 90% في حال توسيع هذه القائمة لتضم 20 دولة. تتضمن هذه القائمة 4 دول متقدمة وهي كندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

المتحدة بمساهمة قدرها 6.6%، 3.2%، 1.4%، 1.3% لكل منهم على التوالي، في حين يسهم 16 اقتصاد نامي وصاعد بنحو 77.5% من صادرات النفط عالمياً (الشكل رقم 1).

الشكل رقم (1): المساهمة في صادرات النفط العالمية وفق البيانات المتاحة - 2016

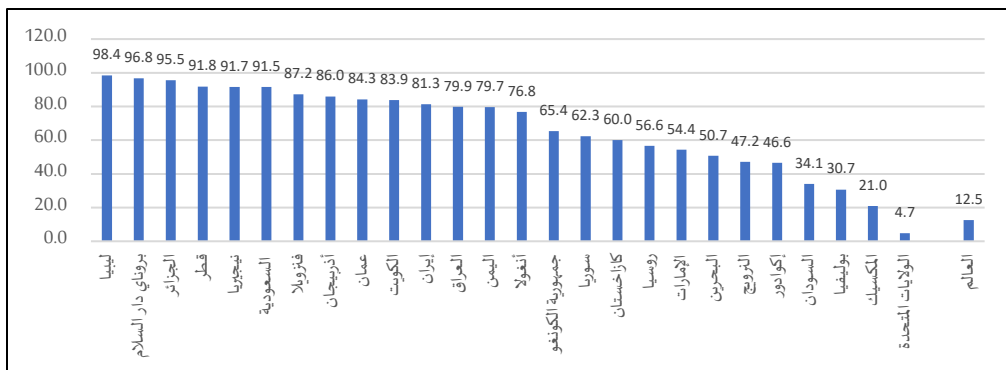


المصدر: EIA, 2021

في مقابل ذلك توضح القائمة الخاصة بمساهمة صادرات النفط وأهميتها النسبية ضمن هيكل الصادرات السلعية الوطنية نتائج أكثر تغييراً. أهمها سيادة المساهمات الأعلى في الدول النامية والصاعدة التي اتسعت لتضم دولاً جديدة مثل بروناي، وجمهورية الكونغو. وبلغت هذه المساهمة أعلى مستوياتها في العراق ممثلة نحو 99.9%. ولم تتضمن هذه القائمة سوى دولة متقدمة واحدة ممثلة في النرويج التي بلغت فيها هذه المساهمة نحو 56.0%. في حين خرجت الدول المتقدمة الأعلى إنتاجاً للنفط مثل الولايات المتحدة وكندا من هذه القائمة، حيث بلغت هذه المساهمة في كل منهما على التوالي نحو 14.2%، 24.0% فقط (WB, 2021b). ولا تختلف نتائج ودلالات هذه القائمة بشكل جوهري في حال توسيع مداها الزمني كمتوسط عام للفترة الممتدة منذ العام 1970 حتى العام 2019. وإن اختلف ترتيب الدول ضمن هذه القائمة. وهو الأمر المرتبط بتغير ظروف الإنتاج في بعض الدول مثل ظروف الاضطرابات وعدم الاستقرار، أو نتيجة الاكتشافات الجديدة والشروع أو البدء في عمليات الإنتاج والتصدير في بعضها الآخر (الشكل رقم 2، الملحق رقم 1).

الشكل رقم (2): الأهمية النسبية للصادرات النفطية لإجمالي الصادرات الوطنية السلعية % متوسط الفترة

1990- 2018

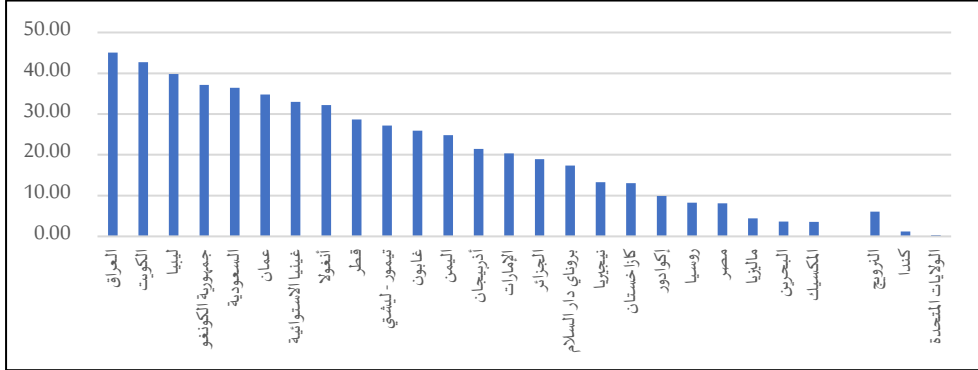


المصدر: حسابات الباحث: استناداً إلى: World Bank,2021.

فيما يتعلق بالأهمية النسبية للإيرادات النفطية التي تمثل الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة إنتاجها، منسوبة للنتائج المحلي الإجمالي. تظهر البيانات كمتوسط لبيانات الفترة 2016-2018 بلوغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول النامية والصاعدة، لتبلغ أعلى مستوياتها في العراق (37.7%) والكويت (36.7%) وليبيا (33.7%)، والكونغو (33.1%)، وتراوحها ما بين 17.1%، و23.7% في كل من أنجولا، وغينيا الاستوائية، وأذربيجان، وعمان، والسعودية. في حين تحققت أقل المعدلات في الدول المتقدمة الأكثر إنتاجاً للنفط ممثلة في الولايات المتحدة، وكندا، والنرويج لتبلغ نحو 0.2%، و0.1%، و3.9% لكل منهم على التوالي. في دلالة على ارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة النفطية وإيراداتها بالنسبة للنتائج الإجمالي في الدول النامية والصاعدة النفطية مقارنة بنظيرتها المتقدمة. كذلك يوضح هذا المؤشر كمتوسط للفترتين 1970-2018، 1990 - 2018 ذات النتائج السابق التوصل إليها مع ملاحظة اتجاه واضح لتراجع هذه الأهمية النسبية مقارنة بالفترة الأكثر حداثة. وهو الأمر الذي يدل على تنامي عمليات التنوع الاقتصادي بشكل عام في كافة دول العالم وانحسار واضح في حجم وأهمية الأنشطة النفطية، وذلك بوتيرة متباينة. آخذاً في الاعتبار تباين نقطة الأساس التي تم الانطلاق منها بالنسبة لتلك الدول. (الشكل رقم 3، الملحق رقم 2).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الشكل رقم (3): متوسط الأهمية النسبية للإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي في عدد من الاقتصادات النامية والمتقدمة النفطية للفترة 1990-2018 (%)



المصدر: World bank, 2021b.

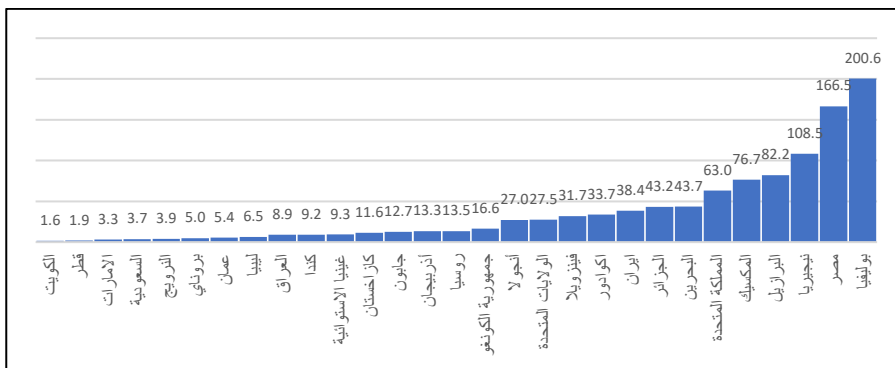
توضح البيانات الخاصة بمساهمة الأنشطة النفطية والتعدينية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018 على مستوى العالم وأقاليمه المختلفة استحواذ الدول النامية والصاعدة بغض النظر عن تصنيفاتها التنموية ومتوسط الدخل فيها على المراكز المتقدمة مقابل تراجع واضح لتلك الأهمية في الاقتصادات المتقدمة المنتجة للنفط، حيث جاءت هذه المساهمة متراوحة بين أعلى مستوياتها في ليبيا نحو (62%)، وتتابع باقي الدول بعد ذلك العراق، وبروناي، والكويت وأذربيجان، وتيمور الشرقية، وقطر، وعمان، والسعودية، والإمارات، والكونغو، والكونغو الديمقراطية، والجزائر (25.0%). وجاءت أعلى مستويات تلك المساهمة في الدول المتقدمة في النرويج (24.75%) وبفارق كبير في كندا (7.2%) والولايات المتحدة (3.5%).

كذلك تشير المتوسطات الخاصة بالفترتين 1970-2018، 1990-2018 إلى ذات النتائج الأساسية التي أظهرتها بيانات العام 2018. مع ملاحظة تراجع تلك المساهمات أو ارتفاعها نتيجة تغير الظروف المحيطة بعمليات الإنتاج، أو نتيجة تغير الطاقة الإنتاجية ذاتها كما سبق التقديم. إلا أن الملاحظ أن هناك دولاً يدل المتوسط التاريخي لمساهمة الأنشطة النفطية في هياكلها الاقتصادية على ارتفاع واضح، كما هو الحال في اقتصادات دول مثل تيمور وأنجولا وعمان والسعودية واليمن وسوريا وغيرهم (ملحق رقم 3).

يوضح التحليل السابق وجود اقتصادات تكتسب فيها الموارد النفطية أهمية عالية على مستوى حجم الإنتاج لاسيما عند مقارنته أو تنسيبه للإنتاج العالمي. كما هو الحال في دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والسعودية. كما يوضح وجود اقتصادات تكتسب فيها تلك الموارد أهمية عالية على مستوى التصدير منسوباً لإجمالي صادراته عالمياً. كما هو الحال في دول مثل السعودية وروسيا والعراق. وكذلك وجود دول تكتسب فيها تلك الموارد أهمية عالية على مستوى هيكل الصادرات الوطنية وأيضاً على مستوى هيكل الناتج المحلي الإجمالي. كما هو الحال في دول مثل ليبيا وبروناي، والعراق، والجزائر، والكويت. ووجود دول تكتسب فيها الإيرادات النفطية أهمية عالية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. كما هو الحال في دول مثل قطر، والإمارات، والكويت، وبروناي. كما أظهر التحليل مشاركة عدد من الدول المتقدمة الواضحة في تلك القوائم المختلفة، التي ترصد دور وأهمية الموارد النفطية. والتي تم التناوب فيها بين دول مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والمملكة المتحدة. يوضح ذلك تباين الاقتصادات المندرجة ضمن كل سمة من هذه السمات، أو اشتراك بعضها في عدد منها، أو اتفاق بعضها في كافة هذه السمات. وقد وجدت الدراسة أن هناك مؤشر يمكن أن يعكس محصلة الأهمية النسبية الوطنية والعالمية للموارد النفطية ضمن هيكل اقتصادات الدول، وذلك ضمن طبيعة واقعها الاقتصادي والتنموي. والذي يتمثل في حصة الأفراد من الإنتاج النفطي على مستوى كل دولة. وفقاً لتلك المنهجية المقترحة من الباحث فقد تحققت أقل المعدلات في دول مثل الكويت، وقطر، والإمارات، والسعودية، والنرويج، وبروناي، وعمان، وليبيا، والعراق، وكندا (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): الأهمية النسبية للموارد النفطية في دول العالم وفق معيار عدد السكان

لكل برميل منتج يومياً - 2019



المصدر: EIA, 2021

كذلك يوضح هذا المؤشر مدى مناسبة الاقتصاد العماني كحالة للدراسة تعبر عن مجمل الخصائص الأساسية للاقتصادات النفطية وتعكس بوضوح الأهمية النسبية للموارد النفطية ضمن الهيكل الاقتصادي للدولة. كما يرتبط اختيار الدراسة للاقتصاد العماني كونه ينتمي إقليمياً إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم إضافة إليه كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، وهو ينتمي إلى مجموعة الدول العربية التي تضم عدد من الاقتصادات ذات الوفرة في الإنتاج والتصدير النفطيين مثل العراق والجزائر وليبيا. إضافة لاتسامه لسنوات طويلة بكونه ينتمي للدول ذات التصنيف المرتفع للتنمية البشرية قبل أن يرتقي خلال العامين الماضيين إلى الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً. الامر الذي يجعله متقارباً مع التصنيف التنموي الذي تنتمي إليه العديد من الاقتصادات النفطية في الدول النامية والصاعدة.

## **1. تحليل استدامة النمو والتنمية في حالة الدراسة: الاقتصاد العماني**

تدل مراجعة خطط التنمية التي تبنتها عُمان منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على وجود توجهات واضحة للدولة لتحقيق التنمية بمفهومها الواسع القائم على تنمية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية. كانت عُمان قد أقرت منتصف التسعينيات رؤيتها الممتدة للعام 2020. والتي كانت تتمحور حول تنمية الموارد البشرية، ومواكبة التطور التقني، وتهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعة، وتدعيم الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز دور القطاع الخاص، وتحقيق التنوع الاقتصادي، ومضاعفة متوسط دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي. كما جاءت خطة التنمية الخمسية 1996/1995 - 2000/1999 كأول خطة في تنفيذ هذه الرؤية. والتي مثلت زمنياً الخطة الخمسية الخامسة على مستوى الدولة. لتتابع باقي خططها وصولاً للخطة الخمسية التاسعة لسنوات الفترة 2015/2016 - 2019/2020. وضمن انتقال العالم من أهداف التنمية الألفية MDGs2000 إلى نظيرتها المستدامة SDGs 2030 قام المجلس الأعلى للتخطيط في الدولة بالمصادقة على تلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 بتاريخ 24 يونيو 2015. ومنذ ذلك التاريخ، تابعت الدولة عملية إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية فيها، وفي مقدمتها الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2020). كذلك قامت الدولة عند إعداد رؤيتها للعام 2040 بمواءمة أهدافها مع أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، حيث استهدفت هذه الرؤية المستقبلية وضع عُمان في مصاف الدول المتقدمة، وحددت أولوياتها بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية مثل: التنوع الاقتصادي، وتنمية دور القطاع

الخاص، والاستدامة المالية، والتنمية المتوازنة، وحوكمة مؤسسات الدولة، والصحة، والتعليم، والمواطنة، وغيرها (مركز الخليج لدراسات التنمية، 2017).

فيما يلي يقوم هذا الجزء من الدراسة بتحليل وتقييم نمطي النمو، والتنمية بالنسبة لحالة دولة "سلطنة عُمان" كنموذج للاقتصادات النامية والصاعدة النفطية للفترة 1990 - 2019 وذلك ضمن معايير ثلاثة أساسية وهي: الانسجام مع ما أصلته النظرية الاقتصادية من متطلبات استدامة النمو، ومدى مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الأساسية الممثلة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ووفق غايات رؤية الدولة 2020 التي تم الشروع في تنفيذها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وضمن الاسترشاد بالأداء المقارن وبخاصة ضمن معيار تقليص فجوة الدخل أو الناتج مع الاقتصادات المتقدمة Catching UP، لاسيما التي تتسم بوفرة الموارد النفطية. يتضمن ذلك تحليل وتقييم جوانب الاستدامة الاقتصادية بما تتضمنه من تحليل وتقييم حجم ونوعية ومصادر النمو الاقتصادي في الدولة في ضوء دلالات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومدى كفاية التحول الهيكلي ومساندته للنمو المستدام في ضوء نوعية هياكل الإنتاج والتصدير والمستوى التقني للصادرات. والاستدامة الاجتماعية وذلك من خلال تحليل وتقييم نوعية رأس المال البشري ونوعية التعليم وكذلك البُعد التشغيلي للنمو الاقتصادي. والاستدامة البيئية التي تتضمن بدورها تحليل وتقييم مدى استيفاء النمو الاقتصادي وجهود التنمية لمتطلبات الاستدامة البيئية. وتقييم نوعية المؤسسات في الدولة كونها المنظم والمشرف والمراقب لكافة جهود التنمية المستدامة.

#### 1.4 الاستدامة الاقتصادية: كفاية ونوعية النمو الاقتصادي

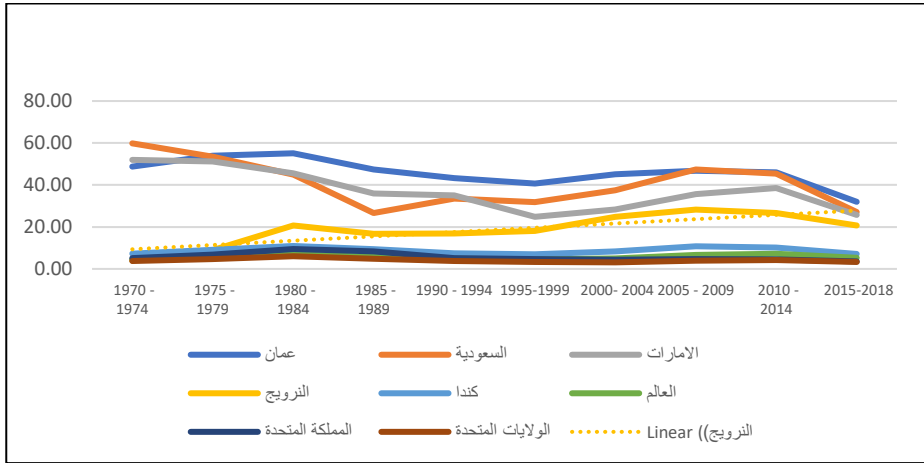
أوضحت الدراسة التموضع المتقدم للاقتصاد العماني في مختلف القوائم المعنية برصد الأهمية النسبية للموارد النفطية ضمن الهيكل الاقتصادي الإنتاجي والتصدير والمالي للدولة على مستوى مجموعة الدول النامية والصاعدة النفطية. وسعيًا لتبيين الأهمية النسبية الحقيقية للأنشطة النفطية في الهيكل الاقتصادي لحالة الدراسة، تجدر الإشارة في البداية إلى اكتشاف الموارد النفطية في عُمان في عام 1962، لتتم أول عملية تصدير للنفط عام 1967، ثم لاحقاً للغاز المسال في العام 2000. ونظراً لاتسام السوق النفطي العالمي بمستويات عالية من التقلب لأسباب وعوامل متنوعة وفق خصوصية الإنتاج النفطي ذاته، وهو ما يؤثر بدوره على تغير الأوزان النسبية للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم احتساب متوسطات هذه المساهمة لفترات زمنية خمسية تغطي الفترة منذ العام 1970 حتى العام 2018. مع الاسترشاد بالأداء المقارن للعالم ولعدد من الحالات في الدول النفطية النامية والصاعدة، والمتقدمة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وكندا

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

والنرويج، إضافة إلى السعودية والإمارات وهي الحالات التي تتسم بكونها تنتمي إلى ذات شريحة الدخل ومستوى التنمية البشرية للاقتصاد العماني وفق تصنيفات العام 2019 باعتبارهم جميعاً دولاً مرتفعة الدخل، ذات تنمية بشرية عالية جداً. كما يمكن استدعاء حالات لدول أخرى تتمتع بوفرة الموارد النفطية وبخاصة من الدول النامية والصاعدة مثل المكسيك وكازاخستان وغيرها، حسبما تقتضي حاجة الدراسة.

توضح البيانات وجود الاقتصاد العماني ضمن الدول الأعلى في مساهمة الأنشطة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الفترات، وجاء محققاً المساهمة الأعلى عالمياً ضمن الفترة الأكثر حداثة للسنوات (2015-2018) (الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5): تطور مساهمة الأنشطة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان وعدد من دول المقارنة لفترات ممتدة من العام 1970 إلى العام 2018 %



المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى UNCTAD, 2021

كما يلاحظ أن كلا الاقتصادين السعودي والإماراتي كانا متجاوزين للاقتصاد العماني في هذه المساهمة في الفترة الأولى 1970 - 1974، ليتغير هذا الوضع بعد ذلك وينقدم الاقتصاد العماني في كافة الفترات وبخاصة في الفترة محل اهتمام الدراسة 1990 - 2018. مع رصد اتجاه عام نحو تراجع الأهمية النسبية لتلك الأنشطة في هيكل الناتج في الاقتصاد العماني وأيضاً في الاقتصادات النامية والصاعدة. ووجود درجة من الثبات النسبي في الأهمية النسبية لتلك الأنشطة في العالم وفي دول المقارنة المتقدمة النفطية باستثناء النرويج التي



حققت اتجاهاً عاماً لتنامي أهمية هذه الأنشطة. مع ذلك بقي الاقتصاد العُماني هو الأعلى في أهمية هذه الأنشطة مقارنة بكافة هذه الدول. وفيما يلي تقييم عدد من جوانب الاستدامة الاقتصادية للاقتصاد العماني.

#### 1.1.4 كفاية النمو الاقتصادي: الأداء والتقلبات

توضح البيانات الخاصة بتطور الاقتصاد العُماني معبراً عنه بقيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع قيمته من نحو 11.7 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 76.3 مليار دولار عام 2019 محققاً ارتفاعاً قدره نحو 653%. وقد شهدت ذات الفترة تحقيق الدول المتقدمة المقارنة معدلات أقل وهو الأمر المرتبط وفق النظرية الاقتصادية بطبيعة الاقتصادات المتقدمة ومستوى الأساس المرتفع الذي تم الانطلاق منه، يؤكد ذلك ما توضحه البيانات من تحقيق الدول النامية والصاعدة معدلات ارتفاع في حجم اقتصادها تتجاوز تلك التي حققها الاقتصاد العُماني خلال نفس الفترة كما هو الحال في دول مثل السعودية (674%)، ونيجيريا (829%)، وكازخستان (674%)، واندول (790%).

سعيًا لتقييم النمو الاقتصادي المتحقق في سلطنة عُمان وذلك ضمن بعده الكمي لتقييم مدى كفايته واستقراره، فقد قامت الدراسة باحتساب هذا المعدل كمتوسط نمو سنوي لإجمالي الفترة 1990 - 2018، وكذلك للفترتين 1990 - 2006، 2007 - 2018. حيث أظهرت النتائج أنه على مستوى الأداء الكلي لإجمالي الفترة 1990-2018 فقد بلغ متوسط النمو السنوي نحو 3.61%، وبلغ للفترتين 1990-2006، 2007 - 2018 نحو 3.22%، 4.08% لكل منهما على التوالي. ما يوضح اعتماد ارتفاع معدل النمو الكلي على المعدل المتحقق في الفترة الأكثر حداثة. كما يدعم ذلك ما أظهرته مقارنة تلك المعدلات بنظيرتها السائدة كمتوسطات عالمية حيث تجاوز النمو في عُمان نظيره العالمي خلال الفترة الكلية 1990 - 2018، مستنداً إلى تجاوز نسبة النمو في عُمان خلال الفترة 2007 - 2018 تلك المحققة كمتوسط عالمي (3.25%)، مقابل تجاوز المتوسط العالمي (3.38%) نظيره المحقق في عُمان للفترة 1990 - 2006 (WB, 2021). وتبقى الملاحظة الأساسية للتقييم الكمي لتلك المعدلات، أنها لم تواكب تقديرات المؤسسات الإنمائية الدولية للدول النامية لمعدل النمو المطلوب لمواكبة أهداف التنمية المستدامة والمقدر بـ 7.0% سنوياً، ما يظهر الحاجة إلى تنمية جهود الدول وقطاعاتها الإنتاجية لدفع ومضاعفة معدلات النمو الحالية (UNDP, 2021).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

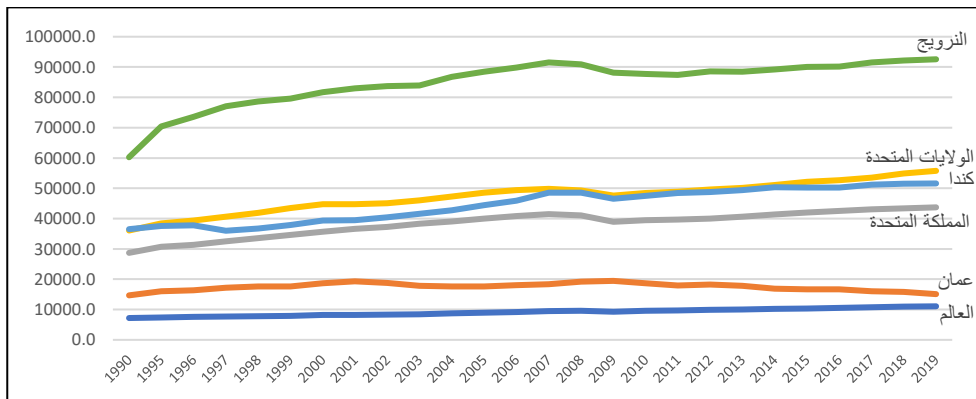
جانب إضافي يبرز طبيعة هذا النمو الاقتصادي المتحقق في سلطنة عُمان، وهو المتعلق بمدى استقراره أو مستويات التذبذب فيه. فمن المعلوم أن تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة وبوتيرة مستقرة هو مطلب أساسي لاستدامة القدرة على تمويل جهود تحقيق التنمية المستدامة. حيث تشير حسابات الباحث حول مستويات التقلب في النمو الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة 1990 - 2018 أن عُمان واجهت مستويات عالية من التقلب مقارنة بالمتوسطات السائدة إقليمياً وعالمياً وبوتيرة تتجاوز ضعف المتوسط العالمي. حيث بلغ هذا المعدل في عُمان نحو 2.9% في حين بلغ كمتوسط للعالم نحو 1.2% وبلغ في الدول المتقدمة النفطية مثل الولايات المتحدة نحو 1.5% فقط (World bank, 2019). يمثل هذا الارتفاع لمعدل تقلب النمو الاقتصادي في عُمان تهديداً لاستدامته وقيداً على تراكم جهود التنمية.

كذلك يمكن استخدام مؤشر تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2010 للتقييم الكمي للمردود الحقيقي لتحسن الدخل بالنسبة لحالة عُمان. لاسيما أن رؤية الدولة 2020 قد تضمنت استهدافاً واضحاً لمضاعفة متوسط دخل الفرد الحقيقي للعام 2019/2020 مقارنة بمستواه في العام 1995/1996.

توضح البيانات اقتصار ارتفاع هذا المتوسط على نحو 2.2% عام 2019 مقارنة بمستواه عام 1990 في حين أنه تراجع بنحو 6.01% مقارنة بمستواه عام 1995. في مقابل ذلك حققت الاقتصادات المقارنة في الدول المتقدمة والعديد من الاقتصادات في الدول النامية والصاعدة المقارنة معدلات تفوق تلك المحققة في حالة عُمان ولذات سنوات المقارنة. حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج الحقيقي في العام 2019 مقارنة بمستواه عام 1995 في كازاخستان 208.1%، ونيجيريا 76.9%، والعالم 49.4%، والولايات المتحدة 45.3%، والمملكة المتحدة 42.5%، وكندا 37.2%، والنرويج 31.4% (الشكل رقم 6).

## نواف أبو شمالة

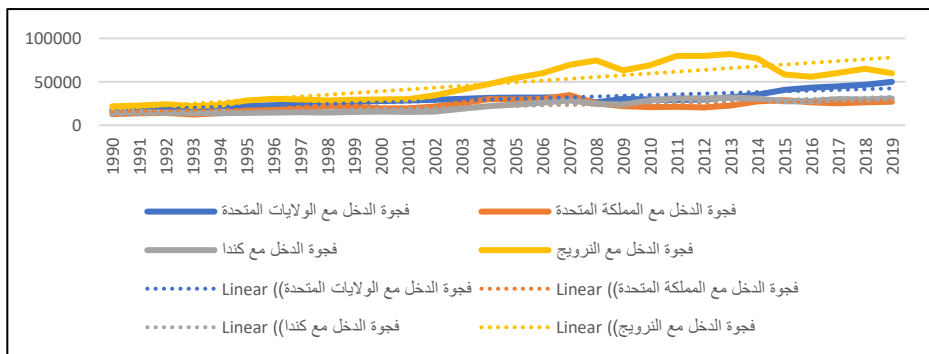
الشكل رقم (6): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار في عمان ودول مقارنة للفترة 1990 - 2019



المصدر: World bank,2021.

سعيًا لتقييم قدرة الاقتصاد العُماني على تقليص فجوات التنمية معبراً عنها بفجوة الدخل بين عُمان والدول المتقدمة محل المقارنة. توضح البيانات وجود اتجاه عام نحو عدم تقليص هذه الفجوة، بل اتساعها في بعض الأحيان بشكل كبير. وبخاصة مع النرويج الولايات المتحدة وكندا وبدرجة أقل نسبياً مع المملكة المتحدة (الشكل رقم 7).

الشكل رقم (7): تطور فجوة الدخل للفرد بين عمان وعدد من الدول المتقدمة ذات الموارد النفطية للفترة 1990 - 2019 (بالأسعار الجارية دولار)

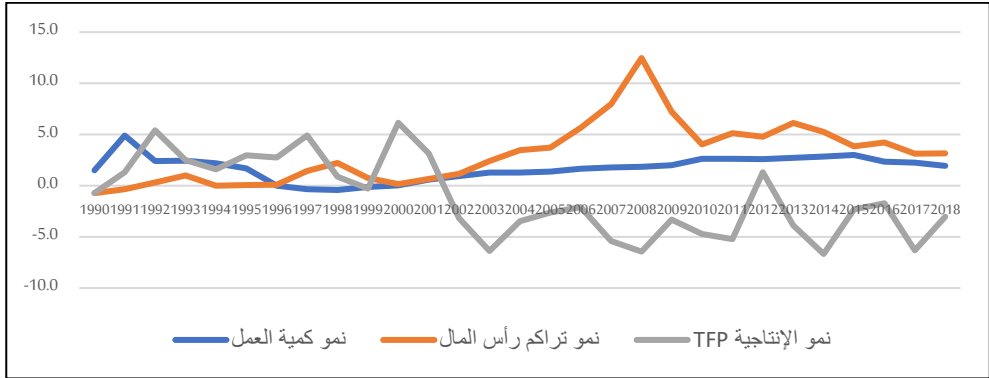


المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: World Bank,2021.

#### 2.1.4 نوعية النمو الاقتصادي: دلالات مصادر النمو الاقتصادي ووتيرة التحول الهيكلي

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تقييم البعد النوعي للنمو الاقتصادي المتحقق في عُمان خلال العقود الثلاثة السابقة. وهذا استناداً إلى تحليل وتقييم مصادر هذا النمو، وذلك وفق منهجية كوب دوجلاس (Hsieh and Cobb–Douglas production function (Kne, 2000). التي تتضمن تمييز مصادر النمو الاقتصادي إلى ثلاثة مصادر أساسية وهي نمو في حجم العمل، ورأس المال، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP. وذلك في ضوء ما برهنته النظرية الاقتصادية لاسيما النيو كلاسيكية من أهمية نمو الإنتاجية الكلية كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي مقارنة بالمصدرين الآخرين. وأن نمو تلك الإنتاجية هو المصدر الحقيقي للتفاوتات القائمة فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض (Kohli, 2015). حيث أوضحت النتائج الدور الرئيسي لنمو رأس المال وكمية العمل في قيادة النمو الاقتصادي في السلطنة خلال الفترة 1990 – 2018، مقابل تحقيق الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج معدلات نمو سالبة في معظم السنوات (الشكل رقم 8).

الشكل رقم (8): تقييم مصادر النمو الاقتصادي في عمان للفترة 1990-2019



المصدر: حسابات الباحث استناداً لقاعدة بيانات. The conference-board, 2019.

ضمن ذات السياق يمكن تقييم نوعية هذا النمو من خلال تقييم مدى ارتباطه بتحول هياكل الإنتاج القائمة في الدولة. وذلك وفق ما أصله الفكر التنموي وممارسات الدول المتقدمة قديماً ونظيرتها الصاعدة لاحقاً من ارتباط عمليتي التنمية والتطور بتحول هياكل الإنتاج، لاسيما ارتفاع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (Olga., et. al, 2010). تظهر البيانات تنامي ملحوظ في أهم سمات التحول الهيكلي والممثلة في

ارتفاع حصة الصناعات التحويلية وتراجع حصة الأنشطة الأولية (الاستخراجية في حالة عُمان). حيث تجدر الإشارة إلى بلورة الأدبيات الاقتصادية سمات التحول الهيكلي في عدة مراحل تتضمن الأولى منها تراجع مستمر في حصة الأنشطة الأولية (ومنها الاستخراجية)، مقابل تنامي وارتفاع مستمر في حصة الصناعات التحويلية للناجح المحلي الإجمالي، وصولاً لمرحلة النضوج الصناعي. يقود ذلك لارتفاع مستمر في معدل النمو الاقتصادي وفي متوسط نصيب الفرد من الناتج. ثم تأتي مرحلة تنامي الأهمية النسبية لقطاع الخدمات. مرتكزاً على نمو الخدمات لاسيما الخدمات الإنتاجية المتضمنة أنشطة الخدمات المالية والتأمين واللوجستيات وغيرها من الخدمات عالية القيمة المضافة المطلوبة أساساً لمجاراة النمو في الإنتاج الصناعي القائم في الدولة، والتي تدخل ضمن مدخلاته وسلسلة انتاجه (Herrendorf., et.al. 2013). ثم التحول لاحقاً صوب أنشطة الخدمات الأكثر تضميناً للمحتوى التكنولوجي. على أن يصاحب هذه التحولات تغير في نوعية الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية والتنظيمية، بجانب تغير وارتقاء في إتاحة البنى والمرافق التحتية والإنتاجية المساندة (Frank,2015). توضح الأدبيات في هذا الإطار سمة أساسية واجهت تجارب ومسارات معظم الدول النامية والصاعدة في مسارها التنموي. وهي انحراف مسار التحول الهيكلي فيها، من خلال ما يعرف بالانسحاب المبكر من التصنيع De – industrialization مقابل تنامي حصة قطاع وأنشطة الخدمات. ويتمثل موضع الاختلال في ذلك، أن تجارب الدول المتقدمة والصاعدة توضح دخول تلك الدول في هذه المرحلة بعد أن تصل بمساهمة قطاع الصناعات التحويلية لمستويات عالية، كما سبق التقديم. في حين أن هذا الأمر لا يتحقق في حال معظم الدول النامية والصاعدة حالياً (UNCTAD,2016). تظهر البيانات الخاصة بهيكل الناتج المحلي في عُمان تحسناً في مساهمة الصناعات التحويلية ضمن هيكل الناتج، وتراجعاً واضحاً في الأهمية النسبية للأنشطة الاستخراجية. ولكن يلاحظ أن الجانب الأكبر من هذا التراجع تم لحساب الخدمات غير الإنتاجية، لتبقى المساهمة النسبية للخدمات الإنتاجية وللإنتاج الزراعي ضمن ذات النسب والمساهمات (الجدول رقم 1).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الجدول رقم (1): تطور المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في عمان لسنوات مختارة للفترة 1990 - 2018 (%)

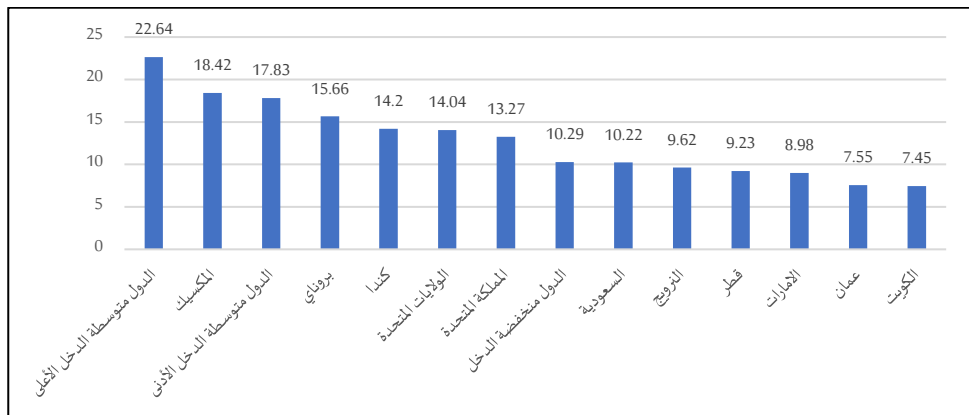
2018	2000	1995	1990	القطاع
2.16	2.21	2.89	2.67	القطاع الزراعي
7.43	2.09	4.32	3.78	قطاع البناء والتشييد
31.98	50.61	40.65	50.15	الصناعات الاستخراجية
9.19	5.65	4.72	2.94	الصناعات التحويلية
49.23	39.44	47.42	40.46	اجمالي قطاع الخدمات: تتضمن
8.85	8.19	9.39	7.44	• خدمات التجارة والتجزئة والسياحة
5.67	4.75	4.71	3.38	• النقل والتخزين والاتصالات
34.71	26.5	33.32	29.64	• الخدمات العامة والخدمات الأخرى

المصدر: UNCTAD, 2021.

مع ذلك يجب الإشارة الى عدة أمور غاية في الأهمية، وهي استمرار ارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة الاستخراجية ضمن الهيكل القطاعي للاقتصاد العماني، ومحدودية مساهمة قطاع الصناعات التحويلية مقارنة بالمتوسطات العالمية ومقارنة بمتطلبات التحول الهيكلي وممارساته، وبخاصة في تجارب الدول الصاعدة الأكثر حداثة. فرغم التحسن الواضح في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عُمان من نحو 2.9% عام 1990 إلى نحو 9.19% عام 2019. وهي سمة جوهرية من سمات التحول الهيكلي، إلا أن هذه المساهمة لم تجار المعدلات المطلوبة في حال الاقتصادات النامية والصاعدة، التي تحتاج الى تعديل وتطوير هياكلها الاقتصادية والإنتاجية لتقليل فجوات التنمية مع الدول المتقدمة. كما أنها لم تجار المتوسط العالمي الذي بلغ في العام 2019 نحو 17.1%، وبلغ في دول نامية مثل المكسيك نحو 19% عام 2019. كما أن متوسط هذه المساهمة للفترة 1990 - 2018 يظهر التأخر الواضح في عُمان في دفع هذه المساهمة ومن ثم تحسين وتيرة التحول الهيكلي فيها (الشكل رقم 9).

الشكل رقم (9): مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج في عمان ودول وأقاليم مقارنة كمتوسط

للفترة (1990-2018)%



المصدر: UNCTAD, 2021

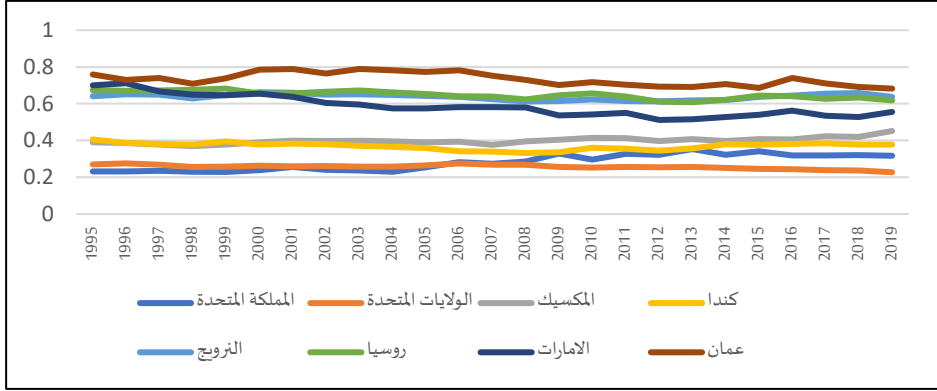
### 3.1.4 التحول الهيكلي في ضوء متطلبات التنويع الاقتصادي والاقتصاد القائم على المعرفة والتعقيد الاقتصادي

وفقاً لنتائج المؤشر الدولي المعني بقياس مستويات التنويع في هياكل الصادرات على مستوى دول العالم الصادر عن UNCTAD، الذي تتراوح قيمته بين (0،1) ليدل الصفر على أعلى مستويات التنويع، ويدل الواحد على أعلى مستويات التركيز أو أقل مستويات التنويع في الصادرات. توضح البيانات اتسام مستويات التنويع الاقتصادي في عُمان منذ العام 1995 حتى العام 2019 بسمتين أساسيتين، وهما انخفاض التنويع المحقق أو بمعنى آخر ارتفاع مستويات التركيز، إضافة لميل هذا المعدل إلى الثبات. كما توضح البيانات للأداء المقارن استمرار عُمان الأعلى في مستويات هذا التركيز لصادراتها طوال سنوات تلك الفترة. وبالتركيز على البيانات الأكثر حداثة للعام 2019 فقد تحققت أعلى مستويات التنويع الاقتصادي في الولايات المتحدة تليها كل من المملكة المتحدة وكندا والمكسيك، ثم الإمارات وروسيا والنرويج، وأخيراً عُمان (الشكل رقم 10).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الشكل رقم (10): التحول الهيكلي في عمان ودول مقارنة وفق دلالات مؤشر تنوع الصادرات

للفترة 1995 - 2019

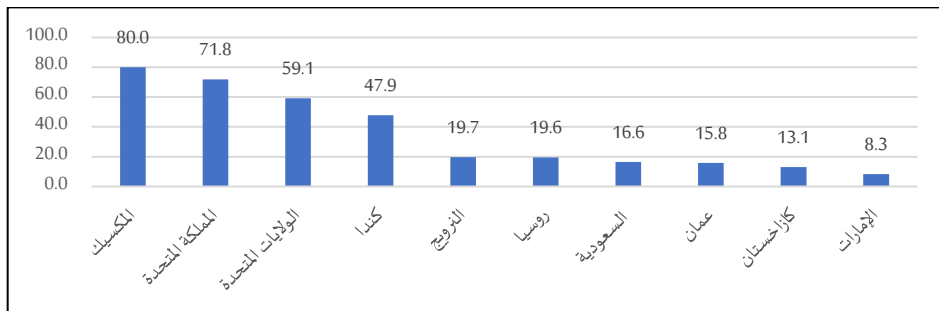


المصدر: UNCTAD, 2021.

كذلك ثمة مؤشر آخر للتدليل على التحول الهيكلي وتنوع هياكل الإنتاج وتنمية دور ومساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الخاص بنسبة صادرات السلع المصنعة لإجمالي الصادرات. حيث يتضح انخفاض هذا المتوسط لحالة عُمان مقارنة بالمتوسط العالمي وبالعديد من الدول النامية والصاعدة النفطية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن نظيره السائد في عمان. ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة في عُمان عام 2019 نحو 15.8% فقد بلغت للعالم نحو 68.8%، وبلغت في دولة نامية مثل المكسيك نحو 80.0%. كذلك يدل احتساب هذه النسبة كمتوسط عام للفترة 1990 - 2019 على ذات النتائج، حيث بلغت هذه النسبة لعمان نحو 10.5% فقط، مقابل بلوغها للعالم نحو 70.5%. ما يبرز تأخر مستويات التحول الهيكلي المحقق في عُمان خلال تلك الفترة. دون أن يمنع ذلك رصد تمكن الاقتصاد العُماني من تحقيق معدلات تتجاوز تلك المحققة في عدد من دول المقارنة مثل الامارات وكازاخستان (الشكل رقم 11).



الشكل رقم (11): التحول الهيكلي في عمان وعدد من دول المقارنة وفق دلالات الاهمية النسبية للصادرات المصنعة لإجمالي الصادرات - 2019 %



المصدر: World bank, 2021d

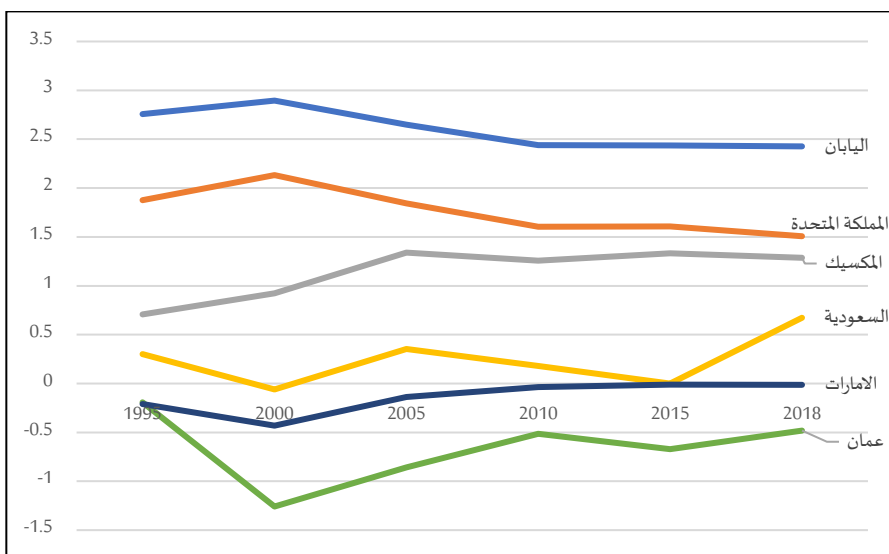
يوضح هذا التحليل وجود تحديات حقيقية أمام جهود الدولة للعمل على مواكبة الاقتصاد العُماني ومنظومة مؤسساته لمتطلبات التحول الهيكلي، وتقليص اعتماده على الأنشطة الاستخراجية، التي لا زالت تمثل المكون المركزي في صادراته منذ العام 1990 (الملحق رقم 3)، وكذلك لمستجدات التوجهات العالمية لاسيما توجيهه هياكل الإنتاج لمرحلة أرقى فيما يطلق عليه منتجات الثورة الصناعية الرابعة أو بناء الاقتصادات القائمة على المعرفة. حيث تشير العديد من التقارير الدولية المعنية بتقييم جهود الدول في مجال الاستعداد وتلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، لاسيما تقرير "الجاهزية للإنتاج المستقبلي" الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يقيس جاهزية الدول لاستثمار فرص الثورة الصناعية الرابعة وتجنب مخاطرها واستعدادها للتحويلات القادمة، تموضع السلطنة في الترتيب 45 من أصل 100 دولة في محركات الإنتاج وفي المرتبة 70 من أصل 100 دولة في مكونات الإنتاج (WEF, 2018). تجدر الإشارة إلى أن ذات التقرير قد تضمن الإشارة لوجود استراتيجيات وطنية تبنتها السلطنة منذ عام 2011 لتعزيز الجاهزية والاستعداد لمواكبة التطورات المتسارعة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة. ومنها استراتيجية عمان الرقمية؛ الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض؛ الاستراتيجية الوطنية للابتكار؛ استراتيجية التجارة الإلكترونية؛ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم الإشارة أيضاً إلى المبادرات الوطنية التي أطلقتها السلطنة من أجل تأسيس القاعدة الرصينة نحو التحول والجاهزية للثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى إبراز عدد من الأمثلة التي توضح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إضافة لما سبق يمكن الاسترشاد بنتائج المؤشر العالمي المعني بقياس التعقيد الاقتصادي أو التعقيد الإنتاجي (للسادات) Economic complexity Index لرصد وتوثيق نوعية الأنشطة التي أسهمت في النمو الاقتصادي في عُمان. يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى تطور هيكل ونوعية قوائم الإنتاج الوطني الموجهة للتصدير، وما تتضمنه من محتوى معرفي وتقني. حيث يعتمد هذا المؤشر في جوهره على دلالات المزايا النسبية الظاهرة RCA لقوائم الصادرات في الدولة. وأن الاقتصاد القادر على امتلاك هيكل إنتاجية تقوم بإنتاج سلع ومنتجات عالية المحتوى التكنولوجي مثل الطائرات والإلكترونيات والصناعات الدقيقة والأجهزة الطبية وما إلى ذلك، هو بالضرورة اقتصاد يمتلك شبكات واسعة من المؤسسات والأسواق المتطورة والمتشابهة Sophisticated فلا يمكن إنتاج مثل هذه المنتجات في اقتصاد أولي يفنقر إلى شبكات أعمال ومعارف وهيكل اقتصادية وإنتاجية معقدة. تمثل بدورها القوام الأكبر ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي. (Economic Complexity index 2019). وقبل الشروع في تحليل نتائج هذا المؤشر لحالة الاقتصاد العماني، تجدر الإشارة لما وثقته العديد من الدراسات التطبيقية المعنية برصد أو تقدير العلاقة بين متغيري التعقيد الاقتصادي والنمو الاقتصادي، من التأكيد على قوة هذه العلاقة. وذلك استناداً لما تقوم عليه منهجية احتساب مؤشر التعقيد الاقتصادي ذاته، والتي تعتمد على تحليل العلاقات بين الدول والمنتجات التي تصدرها، بما في ذلك المكون المعرفي المضمن في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد embedded knowledge. ذلك المكون الذي يمثل جوهر نظريات ونماذج النمو الداخلي (Stojkoski and endogenous economic growth Kocarev, L., 2017).

أظهرت نتائج تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي في اقتصاد عُمان وعدد من دول المقارنة لسنوات مختارة للفترة منذ العام 1995 حتى العام 2018 العديد من النتائج التي يجب التوقف عندها. وأهمها: تأخر عمان في الانخراط ضمن الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات ذات التعقيد أو الكثافة في المحتوى المعرفي. أما فيما يتعلق بوتيرة التطور فقد شهد هذا المؤشر تراجعاً واضحاً في عُمان خلال الفترة 1990 - 2000 قبل أن يبدأ مسارا نحو التحسن وصولاً للعام 2010. إلا أن الفترة التالية شهدت مستوى من الثبات في أداء هذا المؤشر. في مقابل ذلك توضح البيانات المقارنة تمكن عدد من الدول النامية والصاعدة النفطية دولياً مثل المكسيك، وإقليمياً مثل السعودية والإمارات، من تحقيق مستويات أعلى من التعقيد الاقتصادي في هيكلها الإنتاجية والتصديرية خلال سنوات تلك الفترة. ويعبر عن ذلك تمكن اقتصاد مثل المكسيك الذي يقل متوسط دخل الفرد فيه عن نظيره في عُمان من تقليص الفجوة بينه والدولة الأكثر تقدماً في هذا المؤشر ممثلة في اليابان من نحو 74.3% عام

1995 إلى نحو 46.9% عام 2018. في حين اتسعت هذه الفجوة في حالة عُمان من نحو 106.9% إلى نحو 120.0% لذات العامين على التوالي. ما يظهر عدم كفاية مستويات المواكبة لبناء وتعديل هيكل الإنتاج ومن ثم نوعية النمو الاقتصادي استناداً لمعيار تعقيد الصادرات (الشكل رقم 12).

الشكل رقم (12): نوعية النمو الاقتصادي والتنموي وفق دلالات مؤشر التعقيد الاقتصادي ووتيرة تطوره في عمان وعدد من دول المقارنة لسنوات مختارة للفترة 1995 - 2018



المصدر: Atlas, 2021a.

تأتي نتائج هذا المؤشر لحالة عُمان مستندة إلى المنهجية التي يقوم عليها لقياس مستويات التعقيد أو المستوى التقني والمعرفي المضمن في صادرات الدولة. حيث تقوم هذه المنهجية بتصنيف المنتجات تصاعدياً وفق مستويات تعقيدها وذلك استناداً إلى النظام المنسق العالمي HS - 4 الذي يتضمن 1248 منتج. يأتي النفط في الترتيب الرابع كأقل المنتجات تعقيداً بعد منتجات (القصدير الخام، وخامات الكروم، وقشور ونفايات الكاكاو) بمعدل (-2.8334)، للدول التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.25 مليون نسمة، والتي يبلغ حجم تجارتها أو يزيد عن مليار دولار، وللمنتجات التي تبلغ صادراتها أو تزيد عن 10 مليون دولار. حيث أظهرت النتائج للعام 2018 سيطرة المنتجات الأقل تعقيداً على نحو 76.45%

من هيكل الصادرات العمانية (ATLAS,2021b). وهو ما ينسجم مع ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية ضمن هيكل صادرات الدولة، وكذلك مع نتائج مؤشر التنوع الذي أظهر تركزاً عالياً في الصادرات العمانية يتمحور حول النفط.

#### 2.4 الاستدامة الاجتماعية: سوق العمل وجودة رأس المال البشري

سعيًا لتقييم انعكاسات النمو الاقتصادي ونمط التنمية القائمين في الدولة على جانب الاستدامة الاجتماعية، يمكن تقييم عدد من المجالات التي تعكس ذلك، مثل مدى غنى النمو الاقتصادي بالوظائف، وكذلك مدى كفاية بناء رأس المال البشري. لاسيما أن عُمان ستواجه تغيرات ديموغرافية كبيرة على مدى العقود القادمة، كما تشير إلى ذلك الإسقاطات السكانية لعام 2040. حيث سيصل عدد السكان إلى 5.7 مليون نسمة عام 2040 ضمن هيكل سكاني فتي وشاب نتيجة الاقتراب لما يعرف بالنافذة الديمغرافية في ذلك العام. حيث تتناقص نسبة السكان العُمانيين الأقل من 15 سنة من 35% في عام 2010 إلى 27.4% في عام 2040، مع تزايد نسبة السكان في سن العمل لتمثل ثلثي المجتمع العُماني في ذات العام.

#### 1.2.4 الاستدامة الاجتماعية وفق دلالات رأس المال البشري

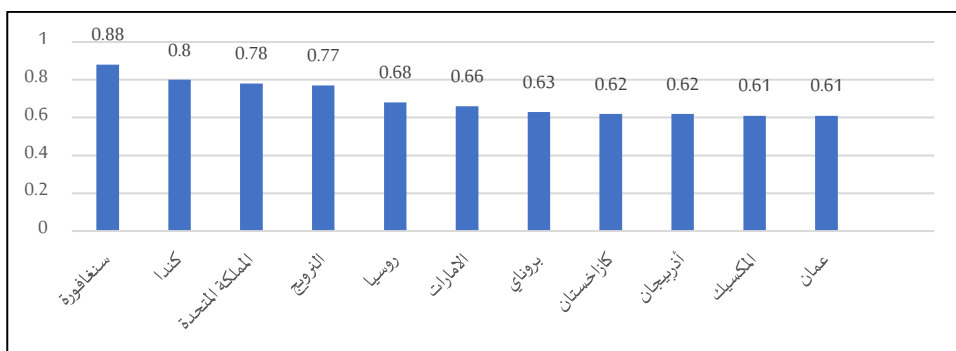
يمثل رأس المال البشري حجر الزاوية للنمو الاقتصادي العالمي وهو كذلك المصدر الحقيقي لثروات الأمم، مقارنة بنظيره المادي والطبيعي. وذلك وفق ما رسخته نظريات النمو الداخلي ونتائج الدراسات التطبيقية لاسيما تلك الصادرة عن البنك الدولي (World Bank,2006. ,2008). وقد أدركت الدولة في عُمان ذلك منذ عقود لاسيما حين أقرت رؤيتها عُمان 2020. التي تضمنت محوراً خاصاً بتنمية الموارد البشرية وتطوير مهارات العمانيين على مواكبة التطور التقني، وتهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعة للسلطنة.

ادراكاً لدور وأهمية رأس المال البشري قام البنك الدولي بإعداد مؤشر يسعي لتقييم جودته عالمياً، ومن ثم تقييم مدى استدامته للاقتصاد وللمجتمع. يتضمن ذلك المؤشر تقييم مجالات خمسة تتولى تقييم الأبعاد الكمية والنوعية للتعليم والصحة. حيث قام البنك الدولي بحساب مؤشر مركب لرأس المال البشري تتراوح قيمته بين (0-1). قائم على تقييم رأس المال البشري الذي يتوقع أن يتحصل عليه طفل ولد اليوم وعندما يصل الى سن 18 سنة، أخذاً بعين الاعتبار مخاطر الصحة الرديئة والتعليم الرديء القائمين لدى الدولة أو المجتمع. بناءً على هذا الأساس فقد جاءت حالة الدراسة ممثلة في سلطنة عُمان محققة معدل 0.61،

## نواف أبو شمالة

في حين جاءت دولة صاعدة ممثلة في سنغافورة في الترتيب الأول عالمياً (0.88). كما جاءت الدول المتقدمة ذات الموارد النفطية ممثلة في كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج في مراكز متقدمة، حتى أن الدول النفطية النامية والصاعدة متوسطة الدخل مثل أذربيجان وكازخستان جاءت في مراكز أكثر تقدماً من عُمان التي تفوقهما في متوسط الدخل. وحقت المكسيك التي يقل متوسط الدخل فيها أيضاً عن عُمان ذات الأداء المتقدم (الشكل رقم 13) (World Bank, 2021).

الشكل رقم (13): تقييم الاستدامة الاجتماعية في عمان وعدد من دول المقارنة وفق دلالات مؤشر رأس المال البشري HCI - (0 - 1) 2020



المصدر: World bank, 2021c

يظهر هذا التقييم إشكالية أساسية في دور رأس المال البشري في التنمية وفاعليته في رفع الإنتاجية ومن ثم تحسين نوعية النمو الاقتصادي في عُمان. وذلك في ظل عالم تحدد فيه المنافسة والتوظيف الأمثل والكفاءة والفعال لكامل الموارد والطاقات المتاحة لاسيما البشرية منها. حيث إن تحقيق عُمان لذلك المعدل يعني خسارتها لـ 39% من إجمالي الإنتاجية المتاحة لدى قوتها البشرية في المستقبل.

في ذات الإطار يمكن الاستعانة بنتائج اختبارات TIMSS لتقييم نوعية مخرجات العملية التعليمية، ووتيرة تطورها في عُمان، وكذلك في عدد من دول المقارنة المتقدمة والنامية. سعياً لتقييم مدى توجه النمو الاقتصادي ونمط التنمية في عُمان للارتقاء بنوعية رأس المال البشري. حيث تظهر النتائج للعامين 2011، 2019 تمكن عُمان من تحسين نوعية مخرجات العملية التعليمية وفق دلالات نتائج مادة الرياضيات للصفين الرابع والثامن. كما أنها تمكنت من تقليص الفجوة في الأداء فيما بينها والدولة الأكثر تميزاً عالمياً في نتائج تلك الاختبارات

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

ممثلة في سنغافورة، حيث تراجعت الفجوة في الأداء بينهما من 221 نقطة عام 2011 إلى 194 نقطة عام 2019، ومن 245 نقطة عام 2011 إلى 205 نقطة عام 2019 لمادة الرياضيات للصفين الرابع والثامن على التوالي، في إشارة إلى وجود جهود حقيقية من جانب الدولة لتطوير رأس مالها البشري ومن ثم لتحسين نوعية نموها الاقتصادي. ومع ذلك توضح ذات البيانات تمكن دول نامية يقل متوسط دخل الفرد فيها عن نظيره في عُمان من تحقيق معدلات أداء أعلى في نتائج تلك الاختبارات مثل روسيا وكازاخستان، ما يظهر وجود آفاق واسعة من العمل الواجب لترجمة قدرات الدولة الاقتصادية والتنموية معبراً عنها بدلالة متوسط دخل الفرد لتحسين وتطوير قدرات وإمكانات رأس مالها البشري (الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2): تقييم مدى توجيه النمو الاقتصادي لبناء رأس المال البشري في عُمان وعدد من دول المقارنة في ضوء دلالات نتائج اختبارات TIMSS لتقييم مخرجات العملية التعليمية: نتائج اختبارات الرياضيات للصف الرابع والثامن للعامين 2011، 2019

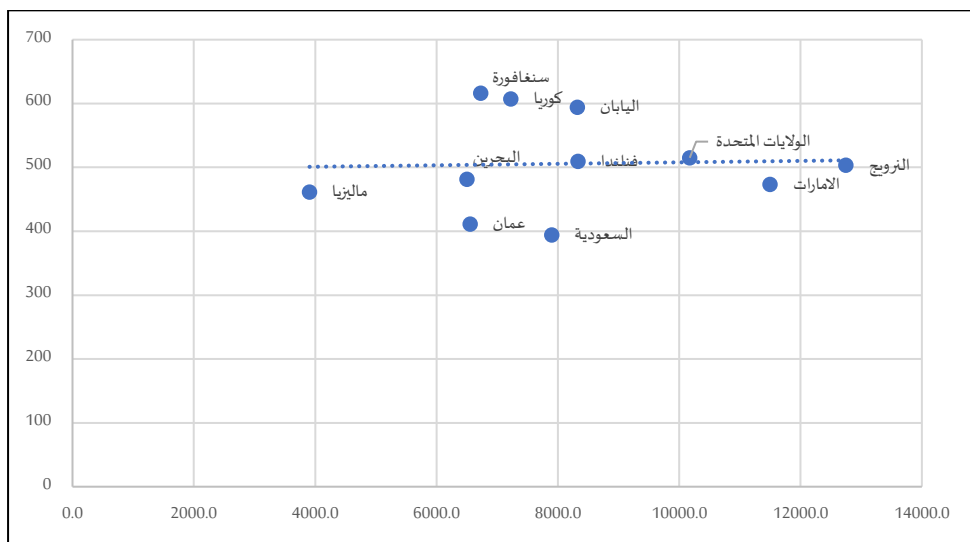
الدولة	الرياضيات - الصف الرابع		الرياضيات - الصف الثامن	
	2011	2019	2011	2019
سنغافورة	606	625	611	616
روسيا	542	567	539	543
الولايات المتحدة	541	535	509	515
كازاخستان	501	512	487	488
الإمارات	434	481	456	473
عُمان	385	431	366	411
السعودية	410	398	394	394

المصدر: IEA, 2021.

يأتي هذا الأداء في الوقت الذي تقوم فيه عُمان بإعطاء أولوية للنهوض بالتعليم وتوفير الموارد المالية اللازمة له. حيث مثلت نسبة الانفاق عليه نحو 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 15.5% من الانفاق العام كمتوسط للفترة الأكثر حداثة 2016 - 2018، وهوما انعكس بالفعل على تحسن الأبعاد الكمية للعملية التعليمية حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الابتدائية (102%) ومعدل الالتحاق الإجمالي للمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (104%) في العام الدراسي 2016/2017. إلا أنه لم يكن بذات الوتيرة على الجانب النوعي كما سبق التقديم، كما يوضح ذلك أيضاً (الشكل رقم 14) الذي يسعى لتوضيح العلاقة بين ما تتفقه الدول على التعليم لكل طالب، والمردود النوعي لذلك الانفاق بدلالة نتائج

اختبارات TIMSS للرياضيات للصف الثامن. حيث يظهر أن عُمان قد أنفقت ما يقارب أو يزيد عما أنفقته دولاً مثل سنغافورة، والبحرين، وماليزيا ومع ذلك فقد حققت أداءً نوعياً أقل وفق نتائج تلك الاختبارات.

الشكل رقم (14): تقييم مدى انعكاس قدرات الدولة الاقتصادية على الارتقاء بنوعية التعليم ورأس المال البشري وفق دلالات مدى تناسب الإنفاق على التعليم كمتوسط للطالب على نتائج اختبار TIMSS في الرياضيات للصف الثامن 2019 في عمان وعدد من دول المقارنة



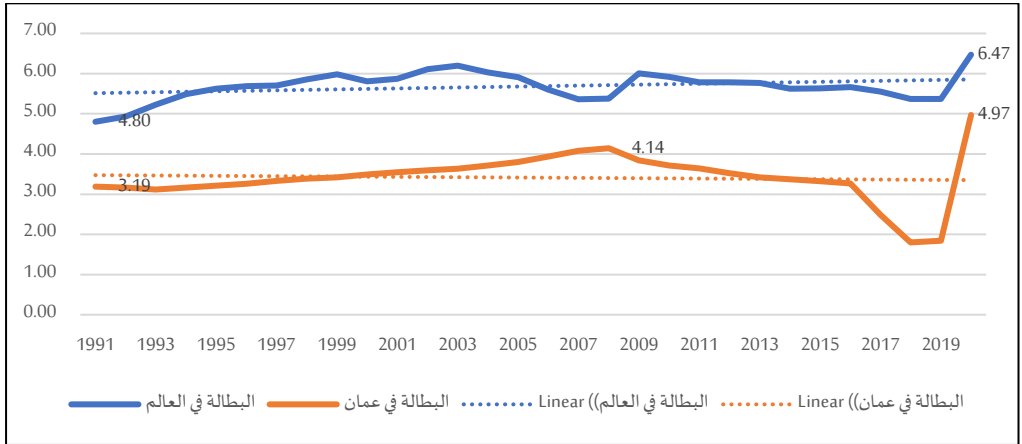
المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: UNDP,2021 and IEA,2021

#### 2.2.4 الاستدامة الاجتماعية وفق دلالات القدرة التشغيلية للنمو الاقتصادي

سعيًا لتحليل القدرة التشغيلية للنمو الاقتصادي في عُمان Inclusive Growth وقدرته على استحداث المزيد من الوظائف Rich job growth لتدعيم جوانب الاستدامة الاجتماعية. توضح البيانات تمكن الاقتصاد العماني من إبقاء معدلات بطالة طوال العقود الثلاثة السابقة أقل من المتوسط العالمي، وإن ارتفعت نسبياً على المستوى الوطني بين العامين 1991،2019 (الشكل رقم 15).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الشكل رقم (15): تقييم القدرة التشغيلية للنمو وفق دلالات معدل البطالة في عمان والعالم 1991 - 2020 (%)

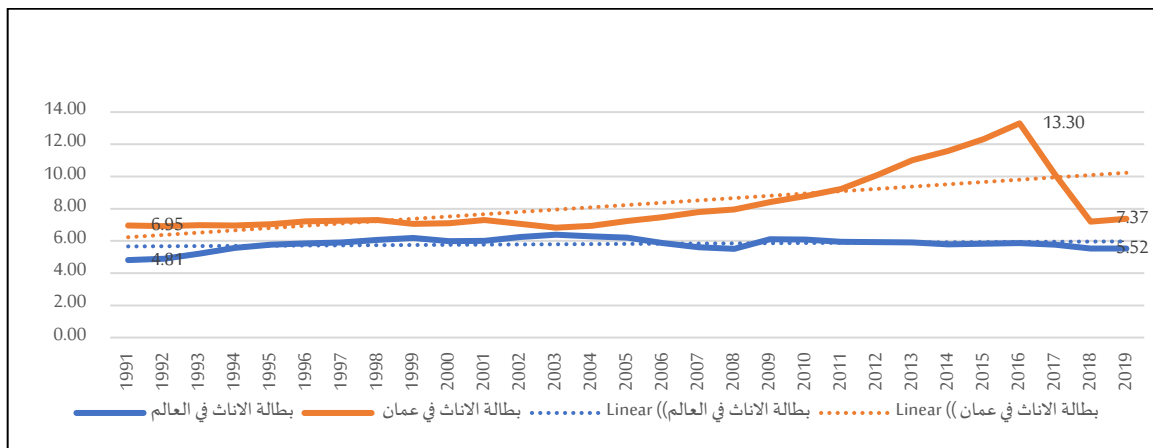


المصدر: World bank 2021b.

إلا أن اللافت في تقييم هذا الجانب، أن هذا الأداء لم ينعكس على رافدي سوق العمل في الدولة من الرجال والإناث بشكل متعادل. حيث توضح البيانات أن الإناث في عُمان قد واجهن معدلات بطالة تجاوزت تلك المحققة كمتوسط عالمي طوال تلك السنوات. كما يلاحظ أن هذا المعدل العالمي قد اتخذ اتجاهها عاماً يميل للثبات، في حين اتخذ في حالة عُمان اتجاهها عاماً نحو الارتفاع، وهوما يشكل اختلالاً بمتطلبات الاستدامة الاجتماعية وموطن ضعف في الجانب التشغيلي للنمو في بعده النوعي على مستوى الدولة (الشكل رقم 16).



الشكل رقم (16): اشكالية البعد النوعي للتشغيل في عمان وفق دلالات معدل البطالة بين الاناث في عمان والعالم للفترة 1991 - 2019



المصدر: World bank 2021b.

جانب آخر لتلك الإشكالية يتعلق بمدى توجه نمط التشغيل القائم في عُمان لخلق فرص العمل، ولكن بين المواطنين، وذلك في ضوء خصوصية سوق العمل في عُمان كونه مستقبلاً أو مستضيفاً للعمالة الأجنبية أو الوافدة. حيث تشير البيانات إلى أن ثمانية من كل عشرة عاملين في عُمان هم من العمالة الوافدة (تمثل العمالة الوافدة نحو 80% من إجمالي العمالة، وتمثل في القطاع العام نحو 15.5%، وفي القطاع الخاص نحو 87.3%). تُظهر بعض التقديرات ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في عُمان لمعدلات قياسية تصل إلى نحو 17% وتصل بين الشباب إلى نحو 49%. وهي المعدلات التي تتجاوز تلك المقدرة من جانب البنك الدولي لمجمل السكان. (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، 2020). وهو الأمر الذي يطرح تساؤل حول مدى انحياز النمو الاقتصادي المحقق في الدولة لخلق فرص عمل للمواطنين، أخذاً في الاعتبار أن هذا النمو يواجه في الأساس إشكالات تتعلق بكفايته ونوعيته.

### 3.4 استيفاء النمو الاقتصادي ونمط التنمية في عُمان لمتطلبات الاستدامة البيئية

تتامي الاهتمام الدولي بالبعد البيئي للتنمية منذ سبعينيات القرن الماضي حين تم عقد مؤتمر ستوكهولم الدولي لهذا الغرض عام 1972، لتتوالى مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة في ريو 1992 (قمة الأرض)، وجوهانسبرج 2002، وريو+20 عام

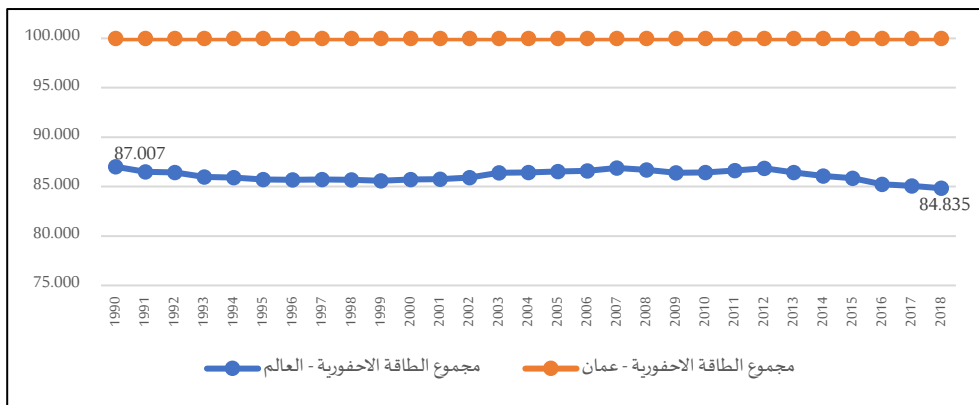
2012. كون أن البيئة فعلياً هي الحاضنة لكافة جهود التنمية في الدول للأجيال الحالية وكذلك لنظيرتها المستقبلية. وهو الاهتمام الذي تم ترجمته عملياً في تضمين ذلك البُعد بوضوح ضمن أبعاد التنمية المستدامة 2030 لاسيما من خلال أهداف الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والحياة في البر، والحياة في الماء، وقضايا الانبعاثات والاحتباس، والطاقة المتجددة، وغيرهم. هذا إضافة لما اقتره اتفاقية باريس للمناخ 2015 التي صاغت لأول مرة برنامج زمني دولي لخفض الانبعاثات ودرجة حرارة الأرض. (UN,2021)

يظهر تحليل هيكل الاقتصاد العماني بشكل عام اعتماده على الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، والأعلى في نسبة الانبعاثات. حيث لا تزال الأنشطة الاستخراجية والصناعات المرتبطة بها تمثل الركن الأساسي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي ولهيكل القطاع الصناعي، متضمنة أنشطة مثل الصناعات الكيماوية، ومنتجات التكرير، والصهر، والتعدين، وصناعات الأسمنت، وغيرها من الأنشطة التي تمثل ضغطاً عالياً على الأنظمة البيئية في جانبي الاستهلاك المرتفع للطاقة High Energy Consuming Industry ، وارتفاع مستويات الانبعاثات والملوثات العضوية وغير العضوية الناتجة عنها. ما يجعلها في المحصلة أقل اتساقاً مع المعايير البيئية المرتبطة بدورها باستدامة المسار التنموي للدولة.

كما تظهر استخدامات الطاقة المتجددة كبديل للطاقة الاحفورية أو التقليدية غياباً تاماً لا يتواءم مع المتوسطات العالمية التي زادت فيها نسبة استهلاك الطاقة المتجددة لإجمالي الاستهلاك من نحو 13% عام 1990 الى نحو 15.2% عام 2018، مقابل عدم رصد أي اعتماد على هذه الطاقة في عُمان. ليبقى الاعتماد على الطاقة الاحفورية كاملاً (100%) مع اقتصار التغير في هيكل تلك الطاقة فيما بين رافديها الممثلين في النفط والغاز الطبيعي (الشكل رقم 17).

الشكل رقم (17): مساهمة الطاقة الاحفورية في اجمالي استهلاك الطاقة في عمان والعالم للفترة

1990 - 2018 - %



المصدر: EIA, 2021.

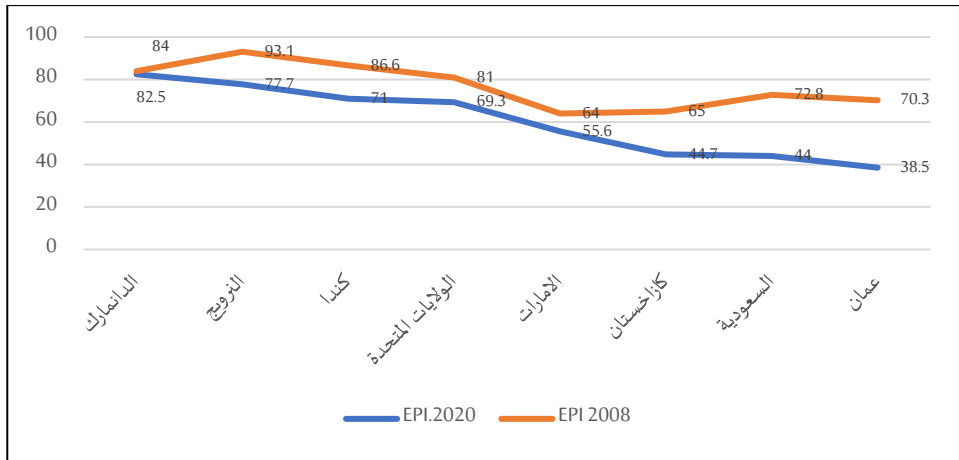
يتفق مع ذلك التحليل وتلك النتائج ما يظهره المؤشر الدولي للاقتصاد الأخضر Environmental Performance Index - المعني بمتابعة التقدم المنجز في أثر النمط التنموي السائد في دول العالم على: مجال الصحة البيئية. متضمناً (جودة الهواء، الصرف الصحي ومياه الشرب، المعادن الثقيلة، إدارة النفايات)، ومجال حيوية النظام البيئي متضمناً (التنوع البيولوجي، خدمات النظام البيئي، مصائد الأسماك، تغير المناخ، انبعاثات التلوث الزراعية، الموارد المائية) وذلك بالاستناد إلى 32 مؤشر فرعي يتولون تقييم الجوانب التفصيلية لكافة تلك البنود (EPI, 2020a). حيث توضح نتائج هذا المؤشر على المستوى الكلي التأخر الواضح للأداء البيئي أو استيفاء مقومات بناء الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد المستدام في عُمان مقارنة بالدول المتقدمة والنامية الغنية بالموارد النفطية على حد سواء. توضح بيانات المؤشر للعام 2020 أنه من أصل 180 دولة على مستوى العالم، جاءت عمان في الترتيب 110 محققة قيمة قدرها 38.5%، في حين جاءت دولة نفطية متقدمة مثل النرويج في المركز التاسع عالمياً (77.7%) وجاءت دولة نامية نفطية مثل كازاخستان في الترتيب العالمي 85 (44.7%). من جانب آخر توضح وتيرة تطور هذا الأداء مقارنة بنظيره للعام 2008 (الذي شمل حينها 149 دولة فقط على مستوى العالم) تراجع الأداء البيئي لكافة الدول محل المقارنة بين العامين 2008، 2020، ومع ذلك توضح النتائج أن أعلى وتيرة لهذا التراجع كانت في عُمان، كما يمكن الاستدلال بما تظهره فجوة الأداء بين عُمان والدولة

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الأفضل أداءً في هذا المؤشر عام 2008 ممثلة في سويسرا، والدولة الأفضل أداءً في هذا المؤشر عام 2020 ممثلة في الدانمارك، حيث اتسعت هذه الفجوة بين عُمان وهاتان الدولتان من 25.2 نقطة عام 2008 إلى 44 نقطة عام 2020. في دلالة وتأكيد على انحراف نمطي التنمية والنمو وهياكل الإنتاج في عُمان عن مراعاة ذلك الجانب الحيوي من جوانب التنمية المستدامة (الشكل رقم 18).

الشكل رقم (18): وتيرة تطور البعد البيئي لنمط التنمية والنمو القائمين في عمان وعدد من دول المقارنة وفق نتائج

مؤشر الاداء البيئي للعامين، 2008، 2020 EPI



المصدر: EPI,2020b, EPI,2008

وأخيراً يمكن الاستدلال بمؤشر نسبي يرصد العلاقة النسبية بين مستويات الانبعاثات وعدد السكان في الدولة. حيث يوضح تطور الأداء لهذا المؤشر في عُمان وعدد من دول المقارنة المتقدمة والنامية. انخفاض هذا المؤشر في عُمان مقارنة بدول المقارنة، ومع ذلك هناك أمرين يجب التوقف عندهما، أولهما أن هذا المتوسط في عُمان قد تجاوز المتوسط العالمي في العامين محل المقارنة، أما الامر الثاني أن وتيرة ارتفاع هذا المتوسط في عُمان قد تجاوزت كافة الدول محل المقارنة. حتى أن هذا المتوسط قد حقق تراجعاً في عدد منها كما في الامارات والولايات المتحدة (الجدول رقم 3). وهو ما يعود لينذر بخطورة وتيرة تطور الأداء التنموي في الدولة وفق متطلبات البيئة المستدامة.

الجدول رقم (3): تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في عمان وعدد من الدول والأقاليم المقارنة لسنوات مختارة للفترة 1990 - 2016 (طن متري/فرد)

الدولة	1990	2016	معدل التغير (%)
الإمارات	28.44	22.04	-22.50
السعودية	11.45	17.37	51.70
الولايات المتحدة	19.32	15.5	-19.77
عُمان	6.24	14.17	127.08
العالم	4.19	4.79	14.32

المصدر: World bank (2020)

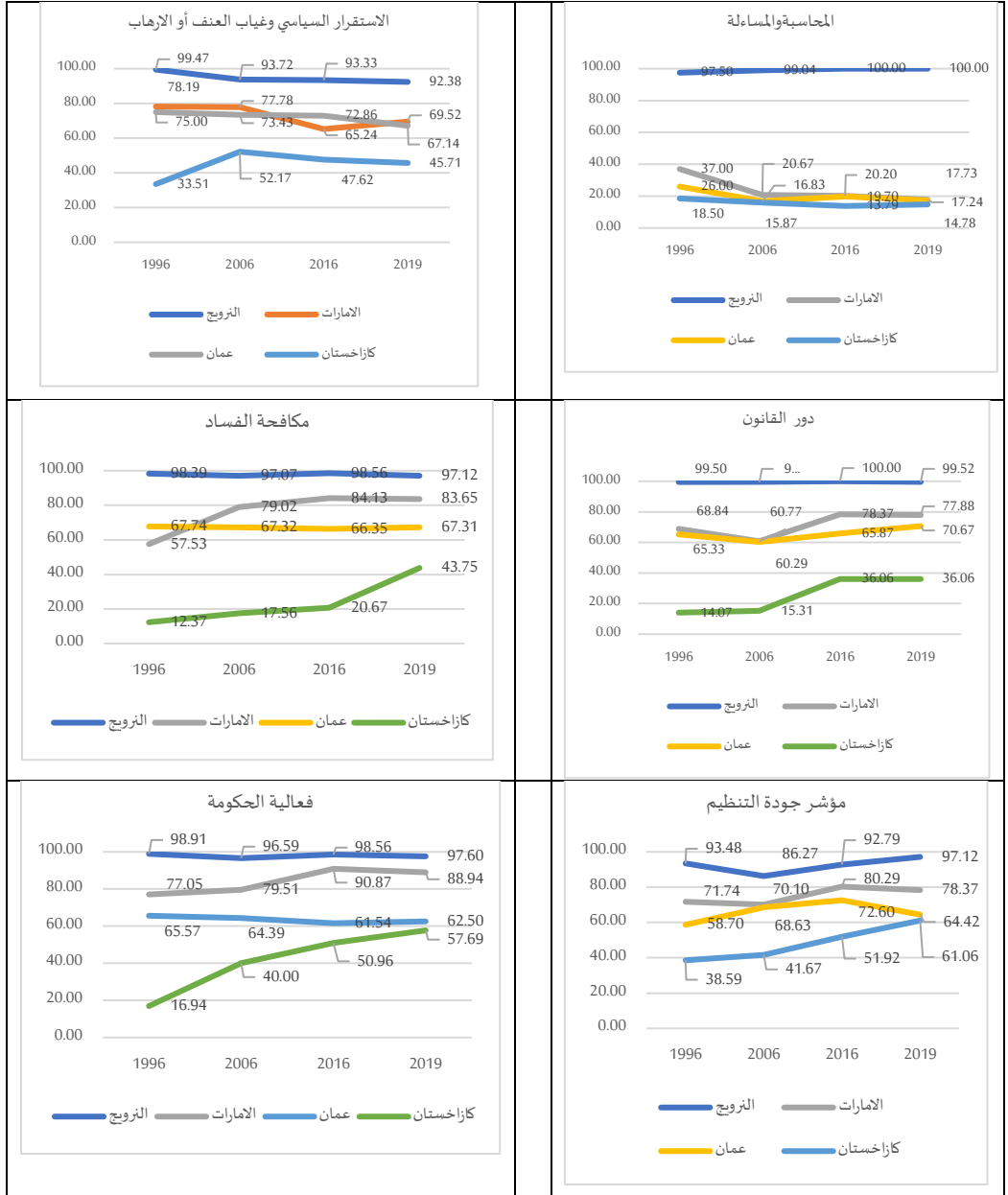
#### 4.4 البُعد المؤسسي: دور الدولة وفق متطلبات حوكمة المؤسسات

يمثل البُعد المؤسسي في الفكر الاقتصادي والتطبيقي متغيراً فاعلاً وفق نماذج النمو الداخلي كما هو حال رأس المال البشري وكافة أشكال رأس المال غير المادي. وهو كذلك متطلب لاستدامة التنمية كما تضمنت بشكل واضح أهداف التنمية المستدامة - SDGs 2030، وكما برهنت على ذلك العديد من الدراسات التنموية التطبيقية لاسيما تلك الصادرة عن البنك الدولي، التي أكدت الأثر التنموي لجودة البناء المؤسسي أو الحاكمة على العديد من أبعاد التنمية مثل معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة، ورفع متوسط دخل الفرد. وهي تتكون من التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما. يشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التعاملات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. وهي تتضمن مجالات ستة تعكس محصلة الأداء المؤسسي في الدولة وهي: المحاسبة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، ودور القانون، ومكافحة الفساد (Kaufmann and Kraay 2010).

تظهر هذه المؤشرات على المستوى المقارن للعام 2019 تأخر عُمان في معظمها عن دول المقارنة المتقدمة والصاعدة والنامية النفطية التي تنتمي إلى ذات التصنيف القائم على متوسط دخل الفرد والتنمية البشرية، ممثلة في النرويج والولايات المتحدة والامارات، مع تمكنها من تجاوز الأداء المحقق في دولة نامية متوسطة الدخل مثل كازاخستان (الشكل رقم 19).

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الشكل رقم (19): تطور جودة البناء المؤسسي في عمان وعدد من دول المقارنة - وفق مؤشرات الحكم الجيد الصادرة عن البنك الدولي لسنوات مختارة للفترة 1996 - 2019 (أفضلية الاداء عالمياً 0 - 100)



المصدر: world bank, 2021e.

كذلك توضح البيانات الخاصة بوتيرة التطور في الأداء تراجع عُمان في معظم هذه المؤشرات كسمة عامة وبخاصة للعامين 1996، 2019 باستثناء مجالي جودة التنظيم، ودور القانون. أما الأمر اللافت فهو أنه رغم تفوق عُمان على كازاخستان، إلا أن الأخيرة تمكنت خلال نفس الفترة من تحقيق تقدماً عالياً (يصل لأكثر من الضعفين) في كافة هذه المؤشرات باستثناء مؤشر واحد فقط وهو المتعلق بالمحاسبة والمساءلة، ومع ذلك فقد كانت وتيرة تراجع هذا المؤشر في عُمان أعلى منها في حالة كازاخستان. يوضح ذلك في المحصلة عدم كفاية مستويات الحكم الجيد ونوعية البنية المؤسسية في عُمان وتيرة تطورها. وهو الأمر الذي يهدد مسار النمو والتنمية نظراً للتأثير المباشر لذلك البُعد وفق ما برهنت عليه الدراسات التطبيقية، وكذلك وفق توافق واشنطن 1989، الذي يركز على إقامة دور فاعل للحكومات في التنظيم والاشراف والرقابة، ضمن قواعد حرية الأسواق، وريادة القطاع الخاص.

## 5. النتائج والتوصيات: المعالجات المطلوبة لتسريع التحول الهيكلي واستدامة النمو والتنمية في عُمان كنموذج للاقتصادات النامية والصاعدة النفطية

أظهرت الدراسة وجود إدراك واضح لدى مخططي السياسات في عمان لاستحقاقات استدامة النمو والتنمية في الدولة، وهو ما ظهر واضحاً فيما تضمنته رؤية (عمان 2040) التي حرصت على مواءمة أهدافها مع أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030، بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية. والتي استهدفت بوضوح وضع عمان في مصاف الدول المتقدمة. من خلال مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتضمن: خفض الاعتماد على النفط، وتنمية دور القطاع الخاص، والاستدامة المالية، وحوكمة مؤسسات الدولة، وتنمية رأس المال البشري، إضافة إلى الإقرار بضرورة تسريع مسار التنويع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الواعدة.

تنفق تلك التوجهات المستقبلية مع نتائج الدراسة التي خلُصت إلى عدم تحقق الفرضية الأساسية التي قامت عليها، حيث ظهر أن النمو الاقتصادي ببعديه الكمي والنوعي في الدول النامية والصاعدة النفطية ممثلة في حالة "سلطنة عُمان" للفترة 1990-2019 غير مستوفي لمتطلبات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وذلك بنسب وبوتائر متباينة. كذلك أظهر التحليل ما يواجهه النمو الاقتصادي في حالة الدراسة من تحديات تتعلق بكفايته، ونوعيته، ومصادره ومرتكزاته، ومساهمته في تقليص فجوات التنمية مع الدول المتقدمة، وقدرته على تدعيم وتيرة التحول الهيكلي Structural change . وهي التحديات التي تعود لتمثل

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

بدورها قيماً على هذا النمو وقدرته على الاستدامة ومواجهة متطلبات المستقبل في مجالات الإنتاج والتشغيل، وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030.

حيث أظهرت الدراسة أنه رغم تحقيق عُمان في المتوسط معدلات نمو اقتصادي واکبت المتوسط العالمي، إلا أنها في المحصلة كانت بعيدة عن المعدلات المقترحة من الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن هذا النمو واجه مستويات عالية من التقلب وعدم الاستقرار. هذا بجانب ما أظهرته الدراسة من تحديات نوعية تتعلق بسلبية الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP، وعدم كفاية مستويات رأس المال البشري ونوعية مخرجات العملية التعليمية، وكذلك مستويات المؤسساتية، ومراعاة الأبعاد البيئية في جهود التنمية وتركيبه هياكل الإنتاج، لاسيما ما يتعلق بوتيرة تطورها، حيث أظهرت الدراسة اتجاه العديد من تلك التحديات إلى التزايد مثلاً انحرافاً عن أهداف الدولة ذاتها وفق خططها الخمسية ورؤيتها التنموية 2020، وكذلك عن متطلبات تحقيق الاستدامة سواء للنمو أو للتنمية. لتتالكب تلك التحديات مجدداً في مسار متبادل السببية، لتقيد من مستويات ونوعية النمو وتحد من القدرة على تأسيس محركات جديدة له تتسم بالاستدامة.

يضاف لكل ما سبق أن استمرارية الارتباط بالنفط أمراً لم يعد مقبولاً، وبخاصة في ظل متغيرين هامين، وهما ما أظهرته الأزمة الصحية التي واجهها العالم نهاية العام 2019 الممثلة في جائحة Covid-19 من تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره وتقلبها بشكل مثلاً تهديداً على اقتصادات الدول النفطية وقدراتها المالية والتمويلية، كما هو الحال في حالة الدراسة، أما المتغير الثاني فهو تنامي التكنولوجيات الجديدة وتقليص الاعتماد على النفط فيما يسمى بنهاية عصر النفط بحلول العام 2040.

في هذا الإطار تجد الدراسة أن معالجة تلك التحديات تتطلب وجود دور فاعل للدولة، للتدخل الذكي القائم على سياسات التحفيز والانتقائية Selective policies. وذلك بغية توجيه النمو والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدولة نحو أنشطة أكثر تنوعاً وأعلى نقانة وقيمة مضافة، تتسم بإنتاجيتها العالية وسرعة نموها. على الاقتصار ذلك التنوع على هياكل الإنتاج، بل يجب أن يوازيه تنوعاً في هياكل الملكية بمعنى توسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي على حد سواء، من خلال تلك الحزم التحفيزية، ولكن ضمن المعايير التنموية الأساسية سابقة التقديم التي تتمحور حول التنوع والنقانة والإنتاجية. وهو الطرح الذي يمثل جوهر السياسات الصناعية الحديثة New industrial policies التي مثلت



مرتكز التقدم الاقتصادي والتحول الهيكلي في تجارب الدول المتقدمة سابقاً ونظيرتها الصاعدة لاحقاً لاسيما تجارب دول شرق آسيا.

يتضمن ذلك ضرورة تحرك الدولة عبر مسارين متكاملين هما الوظيفي (الأقفي) والانتقائي (الرأسي). حيث تقوم سياسات المعالجة ضمن نطاقها الوظيفي Horizontal Industrial Policy بالتوجه للتأثير على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة دون أي تمييز. لمعالجة ما يطلق عليه فشل الأسواق Marker failure أو تحسين التنافسية الكلية للاقتصاد. يتضمن ذلك سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتعليم، والصحة، والبنية والمرافق الأساسية، والحكم الجيد، والطرق والمواصلات والاتصالات، والإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير البنية التشريعية والقانونية للدولة. بحيث توفر هذه السياسات لمؤسسات الأعمال قدرة أعلى على التوقع سواء لهيكل الإيرادات أو التكاليف. في حين تقوم سياسات المعالجة ضمن نطاقها الرأسي أو الانتقائي Vertical/selective Policy على تبني السياسات والإجراءات التي تتحيز للقطاعات والأنشطة الإنتاجية والتصديرية الأعلى قيمة وتقانة واستدامة وسرعة في نموها، بعيداً عن الأنشطة الاستخراجية. وهي السياسات التي ترى الدراسة حيوية دورها مقارنة بنظيرتها الوظيفية، لتصويب وإعادة توجيه مساري النمو والتنمية وتسريع وتيرة التحول الهيكلي والتصحيح التلقائي للانحرافات في الدول النفطية النامية والصاعدة لاسيما حالة الدراسة الممثلة في عُمان. بحيث يتم الاستفادة من المزايا النسبية التقليدية التي تمتلكها الدولة والتي تمحورت حول المنتجات الأقل تعقيداً لاسيما النفط والأنشطة المرتبطة به، للتحول صوب بناء أو توطين مزايا نسبية جديدة في منتجات أعلى تعقيداً. وهو ما يمكن إنجازها من خلال استخدام المنهجيات الحديثة لتحديد تلك الأنشطة وبخاصة منهجية الفضاء السلي product space التي تركز في جوهرها على ضرورة التحرك المستمر للاقتصادات صوب الأنشطة والمنتجات الأعلى تقانة وتعقيداً ضمن هيكل المزايا أو الموارد المتاحة. ما يعني توجه تلك السياسات نحو إعادة توظيف المزيج القائم لعوامل الإنتاج من رأس مال، وعمل، ومعارف ومهارات، وتركيبية مؤسسية، وبنى تشريعية... إلى غير ذلك. وهو ما يضمن سهولة عملية التحول من الأنشطة أو المزايا القديمة إلى نظيرتها الجديدة. يضاف إلى ذلك إمكانية تضمين معايير الانتقاء لتلك الأنشطة عدد من المحددات، التي تضمن استدامة النمو والتنمية في حالة الدراسة مثل مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، والانماج في سلاسل القيمة العالمية GVCs، ومراعاة الاعتبارات البيئية أو متطلبات التحول صوب الاقتصاد الأخضر.

## **تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني**

يبقى نجاح تدخل الدولة في تحقيق أهداف تلك السياسات رهناً بقدرتها على صياغة منظومة الحوافز الذكية والمناسبة التي تضمن تحقيق منافع ذلك التوجيه أو ذلك الانتقاء، دون الوقوع في مخاطر الريعية وإهدار موارد ومقدرات الدولة.

## المراجع العربية

أوابك 2017. " جهود وأنشطة دول أوابك بشأن الطاقة المستدامة: الفرص والتحديات". اجتماع فريق الخبراء حول رصد التقدم المحرز نحو الطاقة المستدامة "آفاق التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية" القاهرة - جمهورية مصر العربية، 14 - 15 أيار / مايو 2017.

[https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/5-\\_oapec.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/5-_oapec.pdf)

مركز الخليج لدراسات التنمية، (2017). "الثابت والمتحول: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية". <https://gulfpolicies.org/2020>

## المراجع الأجنبية

ATLAS,2021a. "Country & Product Complexity Rankings". <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>

ATLAS,2021b. "What Oman Export in 2018?". <https://atlas.cid.harvard.edu/explore?country=167&product>

Barro, R., and Martine Xavier. (1992), "Convergence", Journal of Political Economy, 100, 223-51.

Chang-Tai Hsieh and Peter J. Kne-low. (2000). "Development Accounting ", American Journal of Economic: Macroeconomics 2000, 2:1, pp.207-223. ([https://www.researchgate.net/publication/227348810\\_Development\\_Accounting](https://www.researchgate.net/publication/227348810_Development_Accounting)).

Cohen D and Soto M., (2007), "Growth and human capital: good data, good results", Journal of Economic Growth, vol. 12, No. 1 (March 2007). <https://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/cohen-daniel/cohen-soto-2007.pdf>

Economic Complexity Rankings (ECI) (2019)"<https://oec.world/en/rankings/country/eci/>"

Egbadju L., Oriavwote V. (2016). "A Dynamic Analysis of Oil Revenue and the Performance of the Agricultural Sector in Nigeria", Journal of Economics and Public Finance, ISSN 2377-1038 (Print) ISSN 2377-1046 (Online) Vol. 2, No. 1, 2016.

EIA,2021. <https://www.eia.gov/international/data/world/petroleum-and-other-liquids/annual-crude-and-lease-condensate-exports?>

EPI,2008. Environmental Performance Index - Rankings & Scores. <https://sedac.ciesin.columbia.edu/downloads/data/epi/epi-environmental-performance-index-2008>

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

EPI,2020a. "Environmental Performance Index- Technical Appendix- 2020".  
<https://epi.yale.edu/downloads/epi2020technicalappendix20200803.pdf>

EPI,2020b. "Environmental Performance Index 2020 - Global metrics for the environment: Ranking country performance on sustainability issues".  
<https://epi.yale.edu/downloads/epi2020report20210112.pdf>

Frank C. (2015): "Industrial Policy in Latin America: Contemporary Development Strategies and Their Determinants". March 2015.  
<http://people.carleton.edu/~amontero/Cole%20Frank.pdf>

Gundlach E. (1996),"Human capital and economic development: A Macroeconomic Assessment", working paper, November 1996.  
<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/920/1/kap778.pdf>

Herrendorf, B., Rogerson, R., and Valentinyi, A. (2013). "Growth and Structural Transformation", NBER, Working Paper No. 18996 April 2013 JEL No. E20, O40.  
(<https://www.nber.org/papers/w18996.pdf>)

<https://www.researchgate.net/publication/2570871>. And at: World Bank Policy Research Working Paper 2928, November 2002

IEA,2021. "Trends in International Mathematics and Science Study",  
<https://www.iea.nl/studies/iea/timss/2019>

IMF,2017. " End of the Oil Age: Not Whether But When – IMF Blog".  
<https://blogs.imf.org/2017/09/12/end-of-the-oil-age-not-whether-but-when/>

IMF,2020." IMF data mapper".  
[https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP\\_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEO\\_WORLD](https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEO_WORLD)

James A. Robinson. (2009). "Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective". Harvard University Department of Government and IQSS. May 2009. Working Paper prepared for the 2009 World Bank ABCDE conference in Seoul June 22-24.  
([https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr\\_wb\\_industry\\_policy20-20Robinson.pdf](https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr_wb_industry_policy20-20Robinson.pdf))

Kaufmann D and Kraay A., 2010. "The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team",September 2010, Policy Research Working Paper 5430. [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1682130](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130)

Kaufmann D. (2002). "Growth without governance", December 2002. publication at:

Kohli Ulrich. (2015). "Explaining Total Factor Productivity", Geneva School of Economics and Management, University of Geneva, November 2015.(  
<https://www.business.unsw.edu.au/About-Site/Schools-Site/Economics-Site/Documents/Explaining-Total-Factor-Productivity.pdf>).

Lucas R.E. Jr. (1988). On the Mechanics of Development Planning, journal of Monetary Economics, 22 (1). July 1988.

Lucas Robert. E. Jr. (2015). "Reflections on new growth theory: Human Capital and Growth", American economic review, Vol. 105, No. 5, May 2015. (pp. 85-88).  
<https://pubs.aeaweb.org/doi/pdfplus/10.1257/aer.p20151065>

McKay, A. (2008). 'Economic Growth, Inequality and Poverty Reduction: Does Pro-Poor Growth Matter?', IDS in Focus, no.3. <http://www.ids.ac.uk/download.cfm?>

McPhail, K. (2017). 'Enhancing Sustainable Development from Oil, Gas, and Mining: From an "All of Government" Approach to Partnerships for Development', WIDER Working Paper 2017/120. Helsinki: UNU-WIDER.

O'Brien, T., Nedelkoska, L and Frasher, E. (2017). "What is the Binding Constraint to Growth in Albania?," Center for International Development at Harvard University. ([https://growthlab.cid.harvard.edu/files/growthlab/files/alb\\_growth\\_diagnostic\\_report.pdf](https://growthlab.cid.harvard.edu/files/growthlab/files/alb_growth_diagnostic_report.pdf))

OECD. (2014). "Framework for: Inclusive growth", [https://www.oecd.org/mcm/IG\\_MCM\\_ENG.pdf](https://www.oecd.org/mcm/IG_MCM_ENG.pdf).

Olga M and Lelio A. (2010). "Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends". UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna. UNIDO (2010).

Ologunde I., Kapingura F, and Sibanda K (2020). "Sustainable Development and Crude Oil Revenue: A Case of Selected Crude Oil-Producing African Countries", International Journal of Environmental Research and Public Health, MPDI, (<https://www.mdpi.com/journal/ijerph>).

Omodero C., Alege P (2021). "Crude oil resources, tax revenue and sustainable social development in Nigeria", international journal of energy economics and policy, (<http://www.econjournals.com/index.php/ijeeep/article/view/10974>)

Romer. M (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth, journal of Political Economy, 94 (5).

Romer. M (1990), Endogenous Technological Change, journal of Political Economy, 98 (5), part II. October, 1990.

Samarasinghe T (2018). " Impact of governance on economic growth", · December 2018, publication at: <https://www.researchgate.net/publication/329630083>.

Solow R.M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth, quarterly Journal of Economics". 70 (1). February 1956.

Solow R.M. (1957). "Technical Change and the Aggregate Production Function". review of Economics and Statistics, 39 (3).

Stojkoski, V., and Kocarev, L (2017). "The Relationship Between Growth and Economic Complexity: Evidence from Southeastern and Central Europe", MPRA Paper from University Library of Munich, Germany ([https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77837/3/MPRA\\_paper\\_77837.pdf](https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77837/3/MPRA_paper_77837.pdf)).

Swan T.W. (1956). Economic Growth and Capital Accumulation, economic Record, 32

The Conference Board Total Economy Database™ - Regional Aggregates, 1990-2019" (<https://www.conference-board.org/data/economydatabase/index.cfm?id=27762>)

UN, 2021, UN Documentation: Environment., <https://research.un.org/en/docs/environment>

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

UNCTAD,2016.” The structural transformation process: trends, theory, and empirical findings”. <https://vi.unctad.org/stind/m1.pdf>

UNDP,2021.

[https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23489Sultanate\\_of\\_Oman\\_National\\_Voluntary\\_Report\\_2019\\_Arabic\\_Spreads.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23489Sultanate_of_Oman_National_Voluntary_Report_2019_Arabic_Spreads.pdf).

Verspagen B.,1991. “A new empirical approach to catching up or falling behind”, Structural change and economic dynamics, Vol. 2, no. 2, 1991.

WB, 2021b.” world development indicators”. <https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN>

WB,2006. “Where is the Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st Century”. World bank. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/>

WB,2021a.” New World Bank country classifications by income level: 2020-2021”. <https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021>

WB,2021c. “the Human Capital index 2020, Update; human capital in the time of COVID-19”, <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34432>

WEF,2018. “The Global Competitiveness Report 2017-2018”. <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018>

World Bank,2008. “The Changing Wealth of Nations: Measuring Sustainable Development in the New Millennium”, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/>

World bank,2021d. <https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=TX.VAL.TECH.MF.ZS&country>

world bank,2021e. The Worldwide Governance Indicators (WGI), <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>

World Population Review,2021. “Oil Production by Country 2021”. <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/oil-production-by-country>

## الملاحق

ملحق رقم(1): تطور مساهمة صادرات النفط في إجمالي الصادرات الوطنية في عُمان وعدد من الاقتصادات النامية والصاعدة والمتقدمة النفطية لسنوات الفترة 1990 - 2019 - وفق البيانات المتاحة (%)

الإمارات	البحرين	بروناي دار السلام	كندا	عُمان	المملكة المتحدة	السعودية	النرويج	العالم	المكسيك	روسيا	الولايات المتحدة	العام
			10.0	91.9	7.6		47.8		37.5		3.3	1990
7.3			10.8	87.4	7.2	94.1	48.8	10.7	30.0		3.0	1991
10.3		99.3	10.3	83.7	6.4	88.1	49.7	9.1	17.6		2.6	1992
9.1		99.7	10.5	78.9	7.1	92.0	51.3	8.8	14.0		2.2	1993
	55.5	98.7	9.7	76.5	6.7	90.8	49.6	8.2	11.8		1.8	1994
	53.1		9.1	78.6	6.2	87.6	47.3	7.9	10.3		1.9	1995
	0.0		10.5	80.4	6.7	89.5	54.7	10.1	12.0	43.1	2.1	1996
		91.1	10.2	76.4	6.0		53.8	8.8	10.0	46.6	1.9	1997
		88.6	8.2	68.1	4.1	85.3	43.3	9.4	5.9	39.0	1.6	1998
91.3			8.5	76.9	5.5	89.4	49.9	11.0	7.1	41.8	1.5	1999
93.8	0.0		14.1	83.2	8.3	92.3	63.9	13.0	9.7	50.6	1.8	2000
91.8	66.9	95.3	15.3	80.6	8.0	89.5	61.8	12.9	8.0	51.8	1.9	2001
55.7	69.4	93.2	12.6	77.5	8.1	89.6	60.6	12.1	8.9	52.5	1.8	2002
48.3	72.5	94.4	16.1	76.8	8.2	89.7	61.2	12.2	11.2	54.5	2.1	2003
54.1	75.5	91.4	17.8	91.1	8.7	89.8	63.6	12.5	12.4	54.7	2.6	2004
57.7	78.2		21.4	91.8	9.3	91.0	67.7	13.4	14.9	61.8	3.3	2005
62.3	80.6	96.3	21.1	91.4	9.5	91.0	67.8	14.7	15.5	62.9	3.7	2006
63.7	80.8	96.1	22.1	89.1	10.3	90.2	64.3	14.2	15.7	61.5	4.0	2007
62.3	69.1	97.8	29.1	86.4	12.9	91.4	68.9	16.1	17.2	65.7	6.5	2008
43.5	68.6	96.1	24.4	75.0	11.0	87.8	63.0	14.5	13.3	63.0	5.8	2009
50.0	74.3	95.2	25.3	77.8	12.4	87.6	63.7	15.8	13.8	65.6	7.2	2010
53.5	71.8	95.4	27.4	74.4	12.6	88.7	68.0	16.6	15.9	67.0	9.9	2011
47.2	64.1	95.7	25.6	83.5	13.9	88.6	69.8	15.9	14.1	70.3	10.1	2012
55.8	59.0	96.5	26.4	82.6	11.4	87.6	67.6	16.8	12.8	70.6	10.8	2013
50.8	66.8	92.5	28.9	81.7	10.9	85.2	64.9	16.0	10.4	69.5	11.0	2014
37.7	50.4	93.0	20.6	76.2	7.0	78.4	57.7	13.2	5.9	62.8	8.0	2015
31.6	45.0	87.9	17.6	76.1	6.3	77.5	53.0	12.3	4.8	48.3	7.6	2016
36.0	50.2	89.6	22.0	73.7	8.0	0.0	57.2	11.5	5.5	49.1	10.5	2017
68.6	53.3	95.6	24.0	75.2	9.5	0.0	62.1	12.9	6.6	52.7	13.5	2018
78.0		91.1	24.0		8.6		56.0	11.7	5.3	52.0	14.2	2019
52.51	59.34	94.37	17.79	80.78	8.62	81.95	58.63	12.49	12.60	56.55	5.27	المتوسط العام

المصدر: World bank,2021b

## تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصادات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني

الملحق رقم (2): متوسط الأهمية النسبية للإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي في عُمان وعدد من الاقتصادات النامية والصاعدة والمتقدمة المنتجة للنفط (%)

الدولة	متوسط الفترة 2018-1990	متوسط الفترة 2018-1970	متوسط الفترة 2018-2016
العراق	45.05	38.59	37.66
الكويت	42.69	44.78	36.69
ليبيا	39.83	39.83	33.65
جمهورية الكونغو	37.16	29.64	33.04
السعودية	36.46	39.90	23.73
عُمان	34.81	40.76	22.31
غينيا الاستوائية	32.97	32.97	18.86
أنغولا	32.20	27.32	17.09
قطر	28.66	37.00	14.19
تيمور - ليشتي	27.14	27.14	27.14
غابون	25.90	23.79	14.91
اليمن	24.85	24.85	1.45
أذربيجان	21.47	21.47	18.76
تشاد	21.11	21.11	13.98
الإمارات	20.36	24.10	13.49
الجزائر	18.92	18.42	12.73
بروناي دار السلام	17.37	22.75	9.13
نيجيريا	13.26	13.04	5.99
كازاخستان	13.04	13.04	10.88
إكوادور	9.88	8.38	5.11
روسيا	8.25	8.11	7.21
مصر	8.1	10.5	3.9
النرويج	6.1	4.7	3.9
ماليزيا	4.5	5.1	2.2
المكسيك	3.5	4.4	1.8
البحرين	3.7	5.2	2.0
كندا	1.2	1.6	1.0
الولايات المتحدة	0.3	0.7	0.2

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: World bank, 2021b



## نواف أبو شمالة

ملحق رقم (3): الأهمية النسبية للموارد النفطية في عُمان وعدد من الاقتصادات النامية والصاعدة والمتقدمة النفطية المقارنة وفق أحدث البيانات المتاحة

الدولة	مساهمة الأنشطة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي - متوسط الفترة % 1990-2018	المساهمة في صادرات النفط العالمية وفق البيانات المتاحة - 2016 *	شخص/برميل منتج يومياً - 2016
الكويت	43.92	4.9	1.63
عُمان	42.65	2.0	5.38
السعودية	37.44	16.7	3.69
ليبيا *	47.41	0.54	6.46
قطر	46.31	1.2	1.94
الإمارات	31.55	5.7	3.26
البحرين	20.65	0.35	43.71
الجزائر	33.47	1.4	43.23
أنغولا	43.1	3.8	26.95
بروناي دار السلام	44.91	0.41	4.96
أذربيجان	5.98	1.5	13.29
نيجيريا	13.1	3.8	108.52
كازاخستان	16.37	2.8	11.62
روسيا	12.01	11.7	13.47
كندا	8.49	6.6	9.22
إيران *	19.18	4.3	38.42
النرويج	22.63	3.2	3.91
المكسيك	8.59	2.9	76.72
المملكة المتحدة	4.53	1.4	63.04
الولايات المتحدة	3.63	1.3	27.50

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى عدد من قواعد البيانات الدولية، (World Population Review, 2021, EIA 2021) (Wb, 2021b.,)

\* للبيانات الخاصة بالمساهمة في صادرات النفط العالمية لكل من ليبيا، وإيران تم احتساب متوسط للفترة 1990 - 2016 لتفادي التغيرات الحادة في تلك المساهمات في السنوات اللاحقة.